IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2025) 15 (4) Part (2): 439-457

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

**Mohammed Rebaz Mohammed Hossein. Using the capital adequacy index to measure and analyze financial robustness in light of the Basel III Committee decisions and its impact on financial stability: An applied study on a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2015-2024)**. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* **(2025) 15 (4) Part (2):439-457.**

# Using the capital adequacy index to measure and analyze financial robustness in light of the Basel III Committee decisions and its impact on financial stability: An applied study on a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2015-2024)

Rebaz Mohammed Hossein Mohammed [1]

[1] *Accounting Department, College of Administration and Economics, University of Sulaimani, Sulaymaniyah, Kurdistan Region of Iraq*

rebaz.hussein@univsul.edu.iq [1]

**Abstract:** This research aims to highlight the pivotal role of the capital adequacy ratio in measuring and analyzing the strength and resilience of the financial system in the Iraqi banking sector and enhancing its financial stability in light of the Basel III regulations. It also seeks to determine the nature of the correlation and impact between the capital adequacy ratio and financial stability in commercial banks. The research adopted a descriptive-analytical approach for the theoretical aspect, while the practical aspect relied on studying and analyzing financial data published in the annual reports of five commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange during the period (2015-2024). This data was used to calculate the capital adequacy ratio, analyze the results to test the research hypotheses and achieve its objectives, and measure the degree of financial stability using the Z-Score model. Statistical tests were also applied, most notably correlation and regression, along with the application of the Cross-Sectional Effects (SUR) model, using Eviews 12, Excel 2016, and SPSS-23 software to ensure the accuracy of the quantitative analysis. The research concluded that the capital adequacy ratio is one of the most prominent indicators of banks' financial soundness, given its pivotal role in determining the strength of their financial positions and their ability to withstand risks and crises. The results showed that the banks studied adhered to high capital levels exceeding the standards adopted in Basel III and the Central Bank of Iraq, reflecting their financial strength and stability according to the Z-Score model. This demonstrates a direct relationship and positive impact between capital adequacy and financial stability. Therefore, the research recommends that the Central Bank of Iraq direct banks to raise their reserve capital levels in accordance with Basel III. Banks should also adhere to standard criteria and adopt balanced investment policies that achieve a balance between risk and return, while continuously monitoring capital adequacy and financial stability indicators to ensure the stability and sustainable growth of the Iraqi banking sector.

**Keywords:** Financial Soundness, Capital Adequacy Ratio, Basel III Regulations, Financial Stability.

IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2025) 15 (4) Part (2): 439-457

# استخدام مؤشر كفاية رأس المال في قياس وتحليل المتانة المالية في ضوء مقررات لجنة بازل III وانعكاسها على الاستقرار المالي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٥ – ٢٠٢٤)

م.د. ريباز محمد حسين محمد [١]

[١] قسم المحاسبة-كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة السليمانية، السليمانية، اقليم كوردستان العراق

**المستخلص:** يهدف هذا البحث إلى إبراز الدور المحوري لمؤشر كفاية رأس المال في قياس وتحليل مستوى القوة والمتانة التي يتمتع بها النظام المالي في القطاع المصرفي العراقي وتعزيز استقراره المالي، وذلك في ضوء مقررات لجنة بازل الثالثة. كما يسعى إلى تحديد طبيعة الارتباط والتأثير بين مؤشر كفاية رأس المال والاستقرار المالي في المصارف التجارية.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري، بينما اعتمد الجانب العملي على دراسة وتحليل البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية لخمسة مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠٢٤). تم استخدام هذه البيانات لاحتساب مؤشر كفاية رأس المال، وتحليل النتائج لاختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه، وقياس درجة الاستقرار المالي بالاعتماد على نموذج Z-Score. كما تم تطبيق اختبارات إحصائية أبرزها اختبار الارتباط (Correlation) والانحدار وبتطبيق نموذج التأثيرات الثابتة (Cross-section SUR)باستخدام برامج (Eviews 12) و (Excel 2016)و (SPSS-23)لضمان دقة التحليل الكمي.

توصل البحث إلى أن مؤشر كفاية رأس المال يُعد من أبرز مؤشرات المتانة المالية للمصارف، لما له من دور محوري في تحديد قوة المراكز المالية وقدرتها على مواجهة المخاطر والأزمات. وأظهرت النتائج التزام المصارف المبحوثة بمستويات رأس مال مرتفعة تفوق المعايير المعتمدة في بازل III والبنك المركزي العراقي، مما يعكس متانتها واستقرارها المالي وفق نموذج (Z-SCORE)، ويبين وجود علاقة طردية وتأثير إيجابي بين كفاية رأس المال والاستقرار المالي. وبناءً على ذلك، توصي البحث بضرورة توجيه البنك المركزي العراقي للمصارف لرفع مستويات رأس المال الاحتياطي بما يتوافق مع بازل III، كما ينبغي على المصارف الالتزام بالمعايير النمطية، واعتماد سياسات استثمارية متوازنة تحقق التوازن بين المخاطر والعائد,مع متابعة مستمرة لمؤشرات كفاية رأس المال والاستقرار المالي لضمان الاستقرار والنمو المستدام للقطاع المصرفي العراقي.

**الكلمات المفتاحية:** المتانة المالية, مؤشركفاية رأس المال, مقررات بازل III, الأستقرار المالي.

**Corresponding Author: E-mail:** rebaz.hussein@univsul.edu.iq

## المقدمة

لا يزال موضوع المتانة المالية وقوة النظام المالي المصرفي من الموضوعات الحديثة وبالغة الأهمية، إذ يشغل حيزًا واسعًا من ساحة الفكر المالي والمحاسبي عمومًا، ومن أدبيات المصارف التجارية على وجه الخصوص. وقد تجسد هذا الاهتمام في متابعة الباحثين والخبراء الاقتصاديين والمنظمات الدولية والمحلية، نظرًا لتكرار الأزمات المالية التي يتعرض لها هذا القطاع، لا سيما بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، التي أظهرت ضعفًا في كفاية رأس المال ونقصًا في السيولة لدى العديد من المصارف الكبرى، مما أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي وحدوث أزمات مصرفية.

انطلاقًا من ضرورة حماية القطاع المصرفي من المخاطر المحتملة، تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية التي أصدرت أولى مقرراتها المعروفة باسم اتفاقية بازل I، والتي ركزت على كفاية رأس المال باعتبارها خط الدفاع الأول لحماية النظام المالي من التعثر والمخاطر. وعلى الرغم من إيجابيات هذه الاتفاقية، إلا أنها واجهت انتقادات عديدة دفعت اللجنة إلى تطوير اتفاقية بازل II، التي تضمنت مجموعة من الإصلاحات المصرفية الرامية إلى تحسين الإشراف وإدارة المخاطر في المصارف التجارية.

غير أن الالتزام بتلك المعايير لم يكن كافيًا لتجنب آثار الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، مما دفع مجموعة دول العشرين إلى تبني توجهات جديدة وشاملة في مجال كفاية رأس المال، تجسدت في إصدار اتفاقية بازل III التي سعت إلى معالجة أوجه القصور السابقة وتعزيز قدرة المصارف على مواجهة الصدمات المالية. وقد ركزت هذه الاتفاقية على تعزيز متانة النظام المالي واستقراره من خلال وضع متطلبات أكثر صرامة تتعلق بكفاية رأس المال وجودته، لما لهذا المؤشر من دور رئيس في تحليل قوة المركز المالي للمصارف وانعكاسه المباشر على تحقيق الاستقرار المالي على مستوى القطاع المصرفي ككل.

ومن هذا المنطلق جاء البحث ليسلط الضوء على المشكلة الأساسية التي يمكن صياغتها على النحو الاتي: هل لمؤشر كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل III دور محوري في قياس وتحليل مستوى قوة ومتانة النظام المالي في القطاع المصارف العراقي وتعزيز استقراره المالي؟ وما طبيعة الارتباط والتأثير بين مؤشر كفاية رأس المال والاستقرار المالي في المصارف التجارية؟

ولتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول منها منهجية البحث أما المبحث الثاني فقد ناقش الجانب النظري للبحث، إذ تم التركيز على الإطار المفاهيمي للمتانة المالية ومؤشرات قياسها في ضوء مقررات لجنة بازل III, فضلا عن تركيز على ماهية الاستقرار المالي للقطاع المصرفي. أما المبحث الثالث فقد أختص باستعراض الجانب العملي للبحث. وأخيرا تناول المبحث الرابع خلاصة ما توصل إليه البحث من استنتاجات على المستويين النظري والعملي وما اقترحه الباحث من توصيات اعتمادا على تلك الاستنتاجات.

## المبحث الأول: منهجية البحث

يستعرض هذا المبحث وصفا لمشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضياته وعلى النحو الآتي:

### أولاً :مشكلة البحث

الأزمات المالية التي ضربت الإقتصاد العالمي أسفرت عن تراجع وركود النشاط الإقتصادي عموماً والقطاع المصرفي على وجه الخصوص, فقد كشفت الأزمة المالية العالمية التي بلغت ذروتها عام ٢٠٠٨ عن أوجه ضعف جوهرية في إطار مقررات بازل II فلم تنجح هذه الأتفاقية التي كانت مطبقة آنذاك ومحل إلتزام المصارف رسمياً في الحفاظ على مستوى ملائم من المتانة المالية والأستقرار الذي يمكنها من مواجهة المخاطر المتزايدة الناجمة عن المبالغة في الإعتماد على الديون, فضلاً عن زيادة الأدوات المالية, وأنتقال المخاطر, وتنوع الأنشطة المصرفية وتعقدها, ومازاد الوضع سوء التقيمات الأيجابية التي تمنحها وكالات التضيف الأئتماني لحقيقة الوضع المالي للمصارف, وقد أدى ذلك بالنتيجة إلى تآكل تدريجي في جودة وكفاية رأس المال, رافقها عدم كفاية الأحتياطيات والسيولة المالية لأمتصاص آثار الصدمات الإقتصادية, وهو ماقوض بالنهاية مراكز المتانة المالية للمصارف التي عدت أحد أسباب أنهيار النظام المالي العالمي. وعلى أثر هذا الأنهيار أضطرت لجة بازل إلى إعادة صياغة الأطار التنظيمي من خلال إطلاق بازل III التي جاءت بمعايير أكثر صرامة للكفاية رأس المال بهدف معالجة التحديات المرتبطة بالملاءة والسيولة التي فشلت بازل II في التحدي لها.

وفي ضوء ماتقدم فإن قصور متطلبات الرقابة المصرفية وفقاً لمقررات بازل تثيرعدة تساؤلات بحثية أهمها:

١. هل لمؤشر كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل III دور محوري في قياس وتحليل مستوى قوة ومتانة النظام المالي للمصارف التجارية؟

٢. هل أن مستوى قوة ومتانة النظام المالي للمصارف التجارية يعزز الاستقرار المالي لهذه المصارف؟

٣. ما طبيعة الارتباط والتأثير بين مؤشر كفاية رأس المال والاستقرار المالي في المصارف التجارية؟

### ثانياً :أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من تناوله أحد الموضوعات الحيوية في العمل المصرفي والمتمثل في كفاية رأس المال ودوره في تحقيق المتانة المالية والأستقرار للنشاط المصرفي، إذ يُعد هذا الموضوع من المرتكزات الأساسية في إطار بازل III بعد أن أثبتت الأزمات المالية العالمية قصور مقررات بازل II في تحقيق الحماية المصرفية. وتزداد أهمية البحث في البيئة العراقية نظراً لما يعانيه القطاع المصرفي في مستوى العالم كله تحديات تتعلق بضعف رؤوس الأموال وإرتفاع نسبة الديون المتعثرة وتذبذب مستويات السيولة, الأمر الذي ولدَ الحاجة إلى تقييم فعالية مؤشري كفاية رأس المال في دعم أستقرارية المصارف التجارية العراقية وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر وبما يسهم في تحسين جودة الرقابة المصرفية ودعم السياسات النقدية الهادفة إلى تعزيز متانة النظام المالي الوطني, كما يمكن لإدارات المصارف التجارية العراقية الإستفادة من نتائج البحث في تطوير أستراتيجياتها المالية بما يعزز قدراتها التنافسية في ظل التحديات الإقتصادية والمالية التي تشهدها البيئة المصرفية.

### ثالثاً :أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

١. التعرف على مفهوم المتانة المالية وأهم مؤشرات قياسها.

٢. بيان دور مؤشر كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل III في قياس وتحليل المتانة المالية للمصارف التجارية العاملة في العراق.

٣. التعرف على الإجراءات والتوجيهات الإصلاحية لأتفاقية بازل III.

٤. تحليل الاستقرار المالي باستخدام نموذج Z-Score.

٥. إبراز أثر مؤشر كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل III في دعم الأستقرار المالي.

٦. تسليط الضوء على الواقع الحقيقي للمتانة المالية والاستقرار المالي في المصارف التجارية العاملة في العراق.

٧. تحديد طبيعة الارتباط والتأثير بين كفاية رأس المال والاستقرار المالي.

### رابعاً :فرضية البحث

إنطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الأتي:

١. لمؤشر كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل III دور محوري في قياس وتحليل مستوى قوة ومتانة النظام المالي للمصارف المبحوثة.

٢. أن مستوى قوة ومتانة النظام المالي للمصارف المبحوثة يعزز الاستقرار المالي لهذه المصارف.
٣. توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل III والاستقرار المالي للمصارف المبحوثة.
٤. توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل III والاستقرار المالي للمصارف المبحوثة.

**خامساً :أساليب جمع البيانات والمعلومات**

اعتمد الباحث في إنجاز الجانب النظري للبحث المنهج الوصفي التحليلي، أما فيما يخص الجانب العملي للبحث فتم الأعتماد على جمع وتحليل البيانات المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للمصارف المبحوثة. بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي من خلال التحليل المالي لقياس مؤشرات المتانة المالية والاستقرار المالي للمصارف المبحوثة باستخدام برنامجين (Excel -١٦) و (SPSS-23) الحاسوبي، واستخدام التحليل الإحصائي بواسطة كل من اختبار الارتباط (Correlation) والانحدار وبتطبيق نموذج التأثيرات الثابتة (Cross-section SUR) بتوظيف على البرنامج الإحصائي (Eviews ١٢) لبيان علاقة الارتباط والتأثير بين المتغيرين.

**سادساً: مجتمع وعينة البحث**

يتكون مجتمع البحث من ٢٥ مصرفًا تجاريًا مدرجًا في سوق العراق للأوراق المالية، وتم اختيار خمسة مصارف لعينة البحث لتوافر البيانات المالية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤، مع الأخذ بالاعتبار التشابه في الحجم وتاريخ الإدراج.

## المبحث الثاني: الجانب النظري للبحث

يُعنى هذا المبحث بعرض الإطار النظري للبحث من خلال تحليل جانبين رئيسين: الجانب الأول يتناول الإطار المفاهيمي لمفهوم المتانة المالية، وأهميتها، والمؤشرات المعتمدة في قياسها، مع التركيز على مؤشر كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل III. أما الجانب الثاني فيستعرض مفهوم الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، وأهميته، والنماذج المستخدمة في قياسه, وعلى النحو الوارد في المحاور الآتية:

### المحور الأول :الإطار المفاهيمي

### (المتانة المالية، كفاية رأس المال، مقررات لجنة بازل III)

**أولاً :مفهوم وأهمية المتانة المالية ومؤشرات قياسها**

**١. مفهوم المتانة المالية وأهميتها**

تعد المتانة المالية من أكثر الموضوعات الجدلية التي نالت أهتماماً واسعاً وخاصة في القطاع المصرفي, فقد تصدت الكثير من المنظمات والمؤسسات المالية سواءَ المحلية أم الدولية لدراسة وتحليل المتانة والسلامة المالية لهذا القطاع, إذ خصص بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي جزءَ من أنشطتهما لدراسة هذا الموضوع وأخذوا بأصدار تقارير منتظمة حول المتانة المالية والأستقرار المصرفي بهدف تعزيز الرقابة المصرفية والحد من المخطار التي قد تتعرض لها المصارف التجارية في أنحاء العالم كافة.
ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يطالب صنوق النقد الدولي من جميع المصارف تقييم سلامة أنظمتها المالية والمصرفية كجزء من إطار عملها الرقابي.
عرف الجنابي وبحر المتانة المالية "على أنها الحالة التي تكون فيها المؤسسة المالية قادرة على الصمود أمام الأزمات المالية وملتزمة بمواعيدها وقدرتها على الوفاء بالديون في ظل مختف الظروف الطارئة." (الجنابي وبحر,٢٠٢٢: ٧٦٨)
كما يرى الرفيعي المتانة المالية "بأنها المرحلة التي يقوم فيها النظام المالي بتخصيص موارده المالية بصورة فعالة ونشيطة بين مختلف الأنشطة والفعاليات التي يقوم بها لتعزيز قدرته على إدارة وتشخيص الأزمات المالية وأستيعابها قبل وأثناء حدوثها."(الرفيعي,٢٠٢٣: ١٦٨)
وعرف الشكرجي والشرابي المتانة المالية "بأنها مراقبة صحة وسلامة الأسواق والمؤسسات المالية من خلال التقارير المالية المنشورة ولفترة زمنية محددة." (الشكرجي والشرابي,٢٠١٧: ٢٠٩)
وأشار Doumpos أن المتانة المالية "هي مجموعة من المؤشرات المالية المستخدمة في التعبير عن القوة المالية للمصرف كمؤشر متانة رأس المال."( Doumpos et al, 2018:2)
إستناداً لما تقدم يمكن القول أن المتانة المالية "مجموعة من الإجراءات والضوابط الوقائية التي تعتمدها المصارف عبر عدد من المؤشرات المالية لضمان سلامة مركزها المالي واستقراره، بما يتيح تقييم مدى قوة المصرف أو ضعفه المالي خلال فترة زمنية محددة، ويساعد على تجنّب الأزمات المصرفية والحفاظ على استدامة الأداء المالي."
ولذا يجب على إدارة المصارف أن تعمل بشكل دؤوب على تحقيق أعلى معدلات المتانة المالية لضمان تحقيق بيئة مالية مستقرة قادرة على تلبية الأحتياجات المالية للقطاع العام والخاص بما يجدد في تحقيق النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص أهمية المتانة المالية فيمكن تلخيصها بالآتي: (عبد الكريم،٢٠٢٢ :٤),(صندوق النقد العربي,٢٠٢٢: ١٥)
تمتع القطاع المصرفي بالمتانة المالية يُعَدّ مؤشرًا على:
أ.قدرته في تجنب وأمتصاص المخاطر المالية.
ب. قدرته على تطوير نطاق أعماله وتطوير انشطته، وتعزيز دوره في الوساطة المالية بين جمهور المودعين والمقترضين.
ت. تقديم خدمات مالية متطورة تلبي احتياجات جميع شرائح المجتمع.
ث. تحقيق مستويات ربحية عالية تضمن له الاستمرارية في ممارسة مختلف نشاطاته بكفاءة.
ج.مساهمته الفاعلة في رفد الاقتصاد الوطني بالسيولة اللازمة لدعم الأنشطة الاقتصادية المتنوعة.
وعليه في ضوء ماسبق، يمكن التأكيد على أن المتانة المالية تكتسب أهمية كبيرة لجميع الوحدات الاقتصادية، إلا أن أهميتها تتضاعف بالنسبة للمصارف نظرًا لحساسية طبيعة العمل المصرفي. إذ لا يمكن لإدارة المصرف منح المودعين فترة سماح إضافية عند رغبتهم في سحب ودائعهم، لأن ذلك قد يؤدي إلى زعزعة الثقة بين العميل والمؤسسة المصرفية. بالمقابل، تتمتع المؤسسات غير المصرفية بمرونة أكبر، حيث يمكنها التفاوض مع الدائنين وطلب تمديد فترة السداد دون أن يؤثر ذلك سلبًا على سمعتها أو سلامة مركزها المالي. (الحسيني والدوري،٢٠٠٠: ٩٤)

**٢. المؤشرات المستخدمة في قياس المتانة المالية وتحليلها في ضوء مقررات بازل III**

قبل التطرق إلى تحديد وعرض أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس المتانة لمالية وتحليلها ينبغي تعريف مؤشرات المتانة المالية لكي تتكون لدينا صورة واضحة عن مكان وأهمية هذه المؤشرات لقياس وتحليل المتانة المالية للمصارف.
فمن المعروف أن هناك تعريفات متعددة للمؤشرات، ولكن أفضل تعريف وأشمله هو ذلك الذي قدمه صندوق النقد الدولي "بأنها مؤشرات مالية توفر معلومات حول صحة وصلابة المؤسسات المالية في البلد عن طريق بيانات مجمعة يتم حسابها ونشرها بهدف تقييم ومراقبة مواطن القوة والضعف في النظم المالية ومن أجل تعزيز أستقرارها والتقليل من المخاطر المالية على وجه الخصوص."(IMF,٢٠١٩: ٤-٥)
ويرى Almahadin أن مؤشرات المتانة المالية "هي مجموعة من المؤشرات المالية التي تعبرعن قوة وصلابة القطاع المصرفي بهدف تقييم الأداء والكشف عن نقاط الضعف والقوة من خلال عملها كأداة للإنذار المبكر حول المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع."(Almahadin,2020:٢٢٤)
تجسيدا لما تقدم يمكن تعريف مؤشرات المتانة المالية "بأنها مجموعة من المؤشرات المالية التي تستخدم كمعيار لقياس متانة النظام المالي للمصرف وتحليله بالأعتماد على التقارير المالية المنشورة وكشف نقاط القوة والضعف في هذا النظم, وتهدف هذه المؤشرات إلى التعرف على المتانة المالية الحقيقية من جهة, وتقييم قدرة إدارة المصارف على تشخيص الأزمات المالية والتعامل معها قبل وأثناء حدوثها من جهة أخرى."
وعليه في ضوء ماتقدم يمكن تلخيص أهمية استخدام هذه المؤشرات في الآتي:
(بوهريرة ومصطفى,٢٠١٧: ١٠٩)
أ. تمكّن من تقييم صلابة ومتانة الموقف المالي للمصارف استنادًا إلى مقاييس كمية دقيقة وموضوعية.
ب. تُعزّز مبدأ الشفافية والإفصاح من خلال إتاحة جميع البيانات والمعلومات المالية للسوق والجمهور.
ت. تُعد مقاييس مالية للمقارنة بين النظم المصرفية في الدول المختلفة استنادًا إلى مؤشرات مالية موحّدة.
ث. تُسهم في الكشف المبكر عن مخاطر انتقال عدوي الأزمات المالية والحدّ من آثارها.
ج.تعمل كآلية إنذار مبكر لرصد الصدمات والأزمات المالية والمصرفية المحتملة.

ومن أهم هذه المؤشرات التي تم تحديدها من قبل صندوق النقد الدولي وضمن مقررات لجنة بازل III في قياس وتحليل واقع المتانة المالية للقطاع المصرفي الآتي: (شبيب وفيصل,٢٠٢٤: ٢٢٠)
أ. مؤشرات كفاية رأس المال.
ب. مؤشرات جودة الموجودات.
ت. مؤشرات السيولة.
ث. مؤشرات الربحية.
ج.مؤشر الرافعة المالية.
وقد ركّز هذا البحث على مؤشر كفاية رأس المال بوصفه أحد أهم المؤشرات المالية التي الدلة على متانة المركز المالي للقطاع المصرفي، لما له من دور محوري في قياس وتحليل قوة النظام المالي للمصارف واستقرارها، فضلاً عن أهميته في تقدير قدرتها على مواجهة المخاطر. ويُعد هذا المؤشر من المعايير الأساسية التي اعتمد عليه كل من صندوق النقد الدولي ولجنة بازل III ضمن المعايير الاستقرار المالي.

**ثانياَ: مفهوم كفاية رأس المال وأهميتها وكيفية حسابها في ضوء مقررات بازل III**

يُعَدّ مؤشر كفاية رأس المال من أهم مؤشرات السلامة المالية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار المالي على مستوى القطاع المصرفي وتعزيز الملاءة المالية للمصارف، بما يمكّنها من تحمّل الصدمات والخسائر ويعكس إيجابًا على متانة أوضاعها المالية. إذ يُعدّ هذا المؤشر الأكثر دلالة على قدرة المصرف في مواجهة المخاطر، حيث إنّ احتفاظه بنسبة كافية من رأس المال يعزّز ثقة

المتعاملين ويُسهم في استمرارية تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة. كما يأخذ المؤشر في اعتباره المخاطر المالية وغير المالية التي قد تواجه المصرف.

كما عرف (Khasawneh & Obeidat ) رأس مال المصرف "بأنه مقدار الأموال التي تؤمن للمصرف جزءاً من السيولة التي توفر الحماية للمصرف في مواجهة الخسائر التي قد تحدث مستقبلاً، وتعد كفاية رأس المال عن قدرة المصرف على تحقيق سلامة وأستقراره المالي، أي بتعبير آخر توفير حجم السيولة المطلوبة لمواجهة الأحداث التي قد تحدث مستقبلاً."( Khasawneh & Obeidat, 2016: 185)

وأشار Dang أن كفاية رأس المال "هي رأس المال المتوقع للحفاظ على التوازن مع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية." (Dang,2011:17 )

وقد فسر Topak & Talu كفاية رأس المال بوصفها "مؤشراً لقوة رأس المال وهذا المؤشر مقبول على نطاق واسع، إذ أن المصارف التي تمتلك مستويات عالية من رأس المال من المؤكد أن يشير ذلك إلى قوة ومتانة مركزها المالي، ويمثل هذا المؤشر الأساس لأعتبارات بازل بالنسبة لرؤوس الأموال."

( Topak & Talu,2017:576)

في ضوء ما تقدم، يمكن تعريف كفاية رأس المال "بأنها الحد الأدنى من رأس المال الواجب احتفاظ به من قبل جميع المصارف، كما تحدده الجهات الرقابية العليا المنظمة لعمل الجهاز المصرفي، مثل لجنة بازل العالمية والبنوك المركزية لكل دولة. ويهدف هذا الاحتياطي إلى تمكين المصارف من مواجهة الأزمات المالية والخسائر غير المتوقعة المحيطة بها، فضلاً عن ضمان استمرارها في ممارسة أنشطتها المختلفة وتحقيق الأمان لجميع المتعاملين معها."

وعليه يمكن إبراز أهمية كفاية رأس المال المصرفي من ثلاثة جوانب رئيسة هي:(عمران,٢٠١٩: ٧٢)

أ- تمثل كفاية رأس المال صمام الأمان الذي يحمي المصارف من الوقوع في الأزمات مالية.

ب- تسهم في تحقيق التوازن بين حجم المخاطر المتوقعة وحجم رأس المال المتاح.

ت- تمثل مصدر ثقة لدى المودعين الحاليين والمحتملين، فبالنسبة للمودعين الحاليين كلما كانت كفاية رأس المال كبيرة فان ذلك يزيد من عنصر الأمان والاطمئنان لديهم على أموالهم المودعة في المصرف، أما المودعين المحتملين فكلما كانت كفاية رأس المال كبيرة فإن ذلك يشجعهم على إيداع أموالهم لدى المصرف.

ولمزيد من التوضيح يتضح الباحث مكونات رأس المال التنظيمي وفقًا لقررات بازل III الذي يتكون من ثلاثة مكونات رئيسة على النحو الآتي:(راغب،٢٠٢٥: ٧٣٠-٧٣١).

**الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي):** تحدد اتفاقية بازل III هذه الشريحة بنسبة ٦٪ كحد أدنى من الموجودات المرجحة بالمخاطر، لامتصاص الخسائر المحتملة في الظروف العادية، وتتضمن:

أ.رأس المال الأساسي المستمر (CET1): يمثل ٤,٥٪ كحد أدنى من الموجودات المرجحة بالمخاطر، ويشمل رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة.

ب. رأس المال الأساسي الإضافي: يمثل ١,٥٪ من الموجودات المرجحة بالمخاطر، ويضم الأسهم الممتازة غير التراكمية، الاحتياطيات المعلنة وحقوق الأقلية.

**الشريحة الثانية (رأس المال المساند):** تمثل ٢٪ من الموجودات المرجحة بالمخاطر، وتهدف إلى امتصاص الخسائر في حالات التصفية، وتتكون من أدوات الدين طويلة الأجل للبنك (لا يقل تاريخ استحقاقها عن ٥ سنوات)، مع أولوية السداد للودائع والدائنين والديون المساندة.

**الدعامة التحوطية (احتياطي المحافظة على رأس المال):** يتم تكوينها تدريجيًا من أرباح البنك بنسبة ٢,٥٪ من الموجودات المرجحة بالمخاطر، وتشكل من رأس المال الأساسي للأسهم العادية في أوقات غير الأزمات، لتعزيز قدرة البنك على امتصاص الخسائر المحتملة أثناء الأزمات.

وعليه إستناداً لما تقدم يكون الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال التنظيمي ١٠,٥٪ وهو عبارة عن مجموع كل من العناصر الآتية:

أ- رأس المال الأساسي المستمر بنسبة ٤,٥٪ من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر.

ب- رأس المال الأساسي الإضافي بمعدل ١,٥٪ من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر.

ت- الشريحة الثانية (رأس المال المساند) تكونت بنسبة ٢٪ من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر.

ث- الدعامة التحوطية (أحتياطي المحافظة على رأس المال) بنسبة ٢,٥٪ من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر.

في ضوء ماسق تشير مؤشر كفاية رأس المال إلى قدرة المصرف على مواجهة الخسائر المحتملة الناتجة عن حيازته لموجودات خطرة، والتي تُعد تلك الموجودات صعبة التحويل إلى نقد بسرعة وبدون خسائر، مما قد يعرض المصرف للخطر نتيجة الاحتفاظ بها. وتُعد جميع موجودات المصرف خطرة باستثناء النقد في الصندوق والحسابات لدى المصارف والبنك المركزي، بالإضافة إلى الأوراق المالية الحكومية عديمة المخاطرة (الأمين، ٢٠١٦: ١٠٦). كما تُعد هذه النسبة أكثر دقة من نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات، لكونها تركّز على الموجودات الخطرة بدلًا من إجمالي الموجودات، وهو ما يُستخدم في احتساب كفاية رأس المال.

(الجبوري، ٢٠١٩: ١٥٤). تجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى لمؤشر كفاية رأس المال وفقًا لمقررات لجنة بازل III هو ١٠,٥٪، بينما اعتمد البنك المركزي العراقي نسبة ١٢,٥٪ كحد أدنى لمتطلبات كفاية رأس المال.

(إسماعيل ورسن،٢٠٢١: ٢٤٥),(الشمري والفتلاوي,٢٠٢٢: ٥٧٩)

إذ أن يتم حساب مؤشر كفاية رأس المال تبعاً لمتطلبات لجنة بازل III بموجب المعادلة الآتية:
(Aspal, Dhawan, & Nazneen, 2019: 170)

$$CAR = \frac{TC}{RWA\ (CR+ MR+ OR)} \times \%100 > \%10.5 \ \&\ 12.5\%$$

**إذ إنَّ:**
Capital Adequacy Ratio = CAR: تدل على نسبة كفاية رأس المال.
Total Capital = TC : تدل على إجمالي رأس المال ( (الشريحة الأولى+ الشريحة الثانية+ الدعامة التحوطية).
Risk Weighted Assets = RWA : تدل على الموجودات المرجحة بالمخاطر.
Market Risk = MR : تدل على مخاطر السوق.
Credit Risk = CR : تدل على مخاطر الأئتمان.
Operational Risk = OR : تدل على مخاطر التشغيل.

**ثالثاً: مقررات بازل III وأهدافها وأهم التعديلات التي تضمنتها**

بازل III هي اتفاقية تنظيمية دولية صادرة عام ٢٠٠٩، قدمت سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى التخفيف من المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي الدولي، والتي تبيّن أثرها جليًا خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، والتي عزّ كثير من الباحثين أسبابها إلى المؤسسات المالية، وخصوصًا المصارف. وقد استدعى ذلك إعادة النظر في القواعد واللوائح الدولية المنظمة لعمل المصارف، فعملت لجنة بازل على دراسة مقررات بازل II لإعادة تعديلها وهيكلتها. شملت التعديلات الجوهرية الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل II، وأدى ذلك إلى إنشاء مجموعة متكاملة من الإجراءات والتعليمات التصحيحية لمعالجة أسباب الأزمة المالية. أُطلق على المخرجات الجديدة اسم مقررات بازل III، استمرارا لمقررات بازل II، من خلال تعديل مكونات نسبة كفاية رأس المال وإضافة معايير جديدة خاصة بالسيولة على المستويين القصير والطويل وكذلك معيار الرافعة المالية كمعيار تكميلي لمعياركفاية رأس المال، مع منح المؤسسات المالية والمصرفية فرصة الالتزام بهذه المقررات تدريجيًا خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٩.(العيطان، ٢٠٢٣: ١٥)
وعليه مما تقدم يمكن القول أن اتفاقية بازل III "بأنها تُعد معيارًا تنظيميًا عالميًا يركز على كفاية رأس المال والسيولة المصرفية، وقد أقرته اللجنة استجابة لأوجه القصور التي كشفتها الأزمة المالية العالمية، بهدف تعزيز قدرة المصارف على امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية، وتحسين إدارة المخاطر وحوكمة المصارف، وزيادة الشفافية والإفصاح المصرفي، بما يسهم في خلق قطاع مصرفي أكثر مرونة يمكنه تقليل انتقال المخاطر إلى الاقتصاد الحقيقي".
إذ أن مقررات بازل III تسعى لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:
(اسماعيل واخرون,٢٠٢١)،(عبد القادر وغراية,٢٠١٥)
١. تحسين قاعدة رأس المال التنظيمي للمصارف من حيث الكم والنوع والجودة، لضمان قدرة المصرف على امتصاص الخسائر في حالات الملاءة أو الإعسار.
٢. تعزيز تغطية المخاطر التي تتعرض لها المصارف، سواء كانت ائتمانية، تشغيلية، أو سوقية.
٣. استكمال متطلبات رأس المال التنظيمي المرجح بأوزان المخاطر، مع اعتماد نسبة الرافعة المالية كمقياس تكميلي.
٤. الحد من التقلبات الدورية في الإقتصاد، وذلك من خلال الإحتفاظ بأحتياطيات إضافية للتغلب على التقلبات الدورية والحفاظ على رأس المال.
أما فيما يتعلق بأهم التعديلات والإصلاحات التي وردت في إتفاقية بازل III من أجل تعزيز قدرة رأس المال العالمي وقواعد السيولة المصرفية، فيمكن تلخيصها ضمن النقاط الأتية:(راغب،٢٠٢٥: ٧٢٨-٧٣٠)
١. قامت أتفاقية بازل III بزيادة معدل كفاية رأس المال، حيث أرتفعت النسبة من ٨٪ في ظل أتفاقية بازل II إلى ١٠,٥٪ من إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر.
٢. زيادة الحد الأدنى لنسبة الشريحة الأولى من رأس المال المستمر الأساسي من ٢٪ في بازل II لتصل إلى ٤,٥٪ في ظل أتفاقية بازل III، مع تنخفض نسبة الشريحة الأولى من رأس المال المستمر الأضافي من ٢٪ عام ٢٠١٢ في ظل أتفاقية بازل II إلى ١,٥٪ في عام ٢٠١٤ في اتفاقية بازل III، ، ليصبح الحد الأدنى ٦٪ من الموجودات المرجحة بالمخاطر.
وعليه فإن الشريحة الأولى من رأس المال ستتكون وفقاً لأتفاقية بازل III من (الشريحة الأولى من رأس المال المستمر الأساسي + الشريحة الأولى من رأس المال المستمر الأضافي) إلى إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر تصل إلى ٦٪ في عام ٢٠١٥، وان هذا الحد الأدنى يهدف إلى إستيعاب وإمتصاص الخسائر المحتملة.
٣. وفقا لأتفاقية بازل بازل III انخفضت نسبة الشريحة الثانية من رأس المال في ظل أتفاقية بازل II من ٣,٥٪ عام ٢٠١٣ إلى ٢٪ عام ٢٠١٥ بعد إن كانت النسبة ٢,٥% في عام ٢٠١٤.
٤. أضافت اللجنة الرقابية وفق معيار بازل III تكوين دعامة تحوطية، وتكون الدعامة من أرباح المصرف السنوية كدعامة إضافية مستقلة لرأس المال المستمر الأساسي ضمن الشريحة الأولى بالقاعدة الرأسمالية للمصرف، وتطبق هذه النسبة تدريجيا خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩، حيث تبدأ بنسبة ٦,٢٥٪ في شهر يناير ٢٠١٦، لتصل إلى ٢,٥٪ في شهر يناير من ٢٠١٩.

٥. أضافت أتفاقية بازل III إحتياطي أو هامش آخر، يسمى بأحتياطي رأس المال الأساسي عالي الجودة، الذي يهدف إلى حماية المصارف من الآثار السلبية لتقلبات الدورات المالية والإقتصادية, وتتراوح نسبة هذا الهامش بين (صفر إلى ٢,٥٪ ) من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر، تم إنشاء هذا الهامش فوق الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي، وهو خط دفاع ضد الخسائر في حالة حدوث التقلبات الإقتصادية المستقبلية، ويهدف إلى الحد من التوسع الائتماني في فترات الرواج الإقتصادي وإستغلاله لفترات الركود.

٦. أضافت اتفاقية بازل III المعيار الجديد وهو نسبة الرافعة المالية، وهو معيار لقياس نسبة تمويل موجودات المصرف داخل وخارج الميزانية من خلال الشريحة الأولى من رأس المال، بشرط ألا تقل هذه النسبة عن ٣٪، أي أن الحد الأقصى لنسبة الموجودات المصرف داخل الميزانية وخارجها الممولة من خلال مصادر تمويل بخلاف الشريحة الأولى من رأس المال الأول (حقوق المساهمين) يجب ألا تتجاوز ٩٧٪ من قيمة هذا التمويل.

٧. أضافت أتفاقية بازل III مقياسين آخرين جدد بخصوص السيولة في القطاع المصرفي:

أ.نسبة تغطية السيولة (LCR): لضمان قدرة المصرف على تغطية احتياجات السيولة خلال ٣٠ يومًا في ظل وجود ظروف صعبة مالياً.

ب. نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR): مساعدة المصارف على هيكلة مصادر الأموال في كل من مركزها المالي والالتزامات العرضية، لتوفير مصادر تمويل مستقرة للموجودات وأنشطة المصرف.

## المحور الثاني :ماهية الأستقرار المالي للقطاع المصرفي ونماذج المستخدمة في قياسه

### أولاً: مفهوم وأهمية الأستقرار المالي ومتطلباته

يُعَدُّ الاستقرار المالي من الموضوعات الحيوية التي تحظى بأهتمامٍ متزايدٍ في الوقت الراهن، ولا سيما في ظل تنامي الأزمات المالية واتساع نطاق تأثيرها على الاقتصاد الحقيق. وتسعى المصارف بمختلف أنواعها إلى تحقيق هذا الأستقرار والمحافظة عليه، لما له من دورٍ أساسي في ضمان سلامة النظام المالي وتعزيز قدرته على تخصيص الموارد بكفاءة وإدارة المخاطر بفعالية. إذ عرفة البنك المركزي الأوربي بأنه "هو حالة يكون فيها النظام المالي الذي يتألف من الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للسوق قادر لتحمل الصدمات وتفكيك الأختلالات المالية ويؤدي لتخفيف حدوث الأضطرابات الشديدة في عملية الوساطة المالية والتي قد تؤثر سلباً على نشاط الاقتصادي الحقيقي."(راغب وصقر،٢٠٢٤: ٤٣٢)

وأشار Daumas أن الأستقرار المالي "بأنه قدرة المصرف لمواجهة أي أضطراب تحدث في البيئة الخارجية لهذا يكون قادر للقيام بعملية التوسط بين الوحدات العجز والفائض المالي وتوزيع المخاطر بطرق مرضية."( Daumas,2024: 623)

ويرى زبير الأستقرار المالي "الحالة التي يكون فيها القطاع المصرفي قادراً على الصمود أمام الصدمات المالية من خلال تجنبها أو أمتصاص آثارها السلبية بكفاءة عالية دون أن يؤدي إلى تعطيل أو تقليل دور الوساطة المالية."(زبير,٢٠٢١: ١٣٢)

عليه وفي ضوء ما تقدم، يُعرّف الاستقرار المالي "على أنه قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات والتقلبات والتكيف معها دون التأثير على وظائفه الأساسية، بما يضمن استمرار أدائه بشكل متوازن ومستدام. وتبرز أهمية وجود قطاع مصرفي قوي ومستقر تحت إشراف ورقابة فعّالة، قادر على تمويل الأنشطة الاقتصادية وتقديم الخدمات المصرفية بكفاءة. وقد دفع هذا الأهمية العديد من المصارف المركزية إلى إنشاء إدارات متخصصة بالاستقرار المالي وإصدار تقارير دورية لتعزيز متانته وضمان استدامته."

وعليه يتضمن الحفاظ على الأستقرار المالي من خلال نقاطين رئيسة هما:

(Kubayevich K.,2024:170)

١. على المصرف تجنب مخاطر الإفلاس من خلال الإشراف على ممارسات المصرف، وضمان عدم تعثر حماية النظام المصرفي والنظام المالي ككل.

٢. تحديد تعليمات وقواعد خاصة بإدارة موجودات ومتطلبات في مصرف سواء بالنسبة للعليمات الدولية والمحلية.

أما فيما يخص أهمية الأستقرار المالي للقطاع المصرفي فيمكن تلخيصه بالآتي: (محمد,٢٠٢٢: ٥)

١. يعزّز الثقة في النظام المالي والمصرفي، ويُطمئن المتعاملين والمستثمرين بشأن سلامة المؤسسات المالية.

٢. يُسهم في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام من خلال دعم الوساطة المالية وتوجيه الموارد بكفاءة.

٣. يحدّ من مخاطر الأزمات المالية وآثارها السلبية على الاقتصاد الحقيقي.

٤. يساهم في استقرار الأسعار وتخفيف التقلبات في الأسواق المالية والنقدية.

٥. يُمكّن المصارف من أداء دورها في التمويل وتقديم الخدمات المصرفية بفاعلية حتى أثناء الأزمات.

٦. يُعزّز كفاءة السياسات النقدية والمالية في تحقيق أهدافها دون إحداث اضطرابات اقتصادية حادة.

أما فيما يخص متطلبات الاستقرار المالي فيمكن تلخيصه بالآتي: (يوسف،٢٠٢١:١٦٣)

١. وجود نظام قوي ومتين لإدارة المخاطر المصرفية.

٢. تمتع المصرف برأس مال كافٍ يمكنه من مواجهة الأزمات المحتملة.

٣. إدارة مصرفية كفوءة لوضع السياسات الملائمة لإدارة الموجودات والالتزامات، بما يضمن الوفاء بالالتزامات دون الاعتماد على الغير.

٤. وجود هيئات رقابية وإشرافية فعّالة لضبط أعمال المصرف وتعزيز الاستقرار المالي.

**ثانياً: مظاهر عدم أستقرار المالي للقطاع المصرفي**

هناك مجموعة من الأعراض التي تشير إلى عدم الأستقرار المالي للمصرف ومن أهما:
(خريص,٢٠٢٣: ١٩٨),(كاظم,٢٠٢١: ١٠٤) ,(محمد,٢٠٢٠: ١٥٧)

١.**ذعر المصرف:** هو رد فعل عملاء المصارف على المصرف يمر بأزمة، مما يدفعهم إلى تسرع في سحب ودائعهم نتيجة الأزمة، ما يؤدي إلى نقص الاحتياطيات وحدوث أزمة سيولة.

٢.**ظروف العسر(الضائقة المالية):** رغم تفوق الموجودات على المطلوبات، لا يستطيع المصرف الوفاء بالديون، مع تراجع ربحية المصرف وتدفق النقد، مما قد يضطره لبيع بعض الموجودات لتغطية الالتزامات. موجودها كافية للوفاء بالتزاماتها المستحقة والطارئة حتى لاتفتقد أهليتها الأئتمانية.

٣.**فشل المالي:** هو المرحلة التالية في مرحلة الضائقة المالية، والتي يصل فيها المصرف، فضلا عن تراكم كبير للخسائر، إلى النقطة التي يصبح فيها معسراً، وتنخفض القيمة السوقية لموجوداته أكثر من القيمة السوقية لديونه، ولا يمكنها سداد جميع ديونها حتى لو تم بيع جميع الموجودات، قيمة رأس المال السلبية، قريبة من الإفلاس.

٤.**الإفلاس:** الإقرار القانوني بعدم قدرة المصرف على الوفاء بالديون والتوقف عن ممارسة أنشطته تمهيداً لتصفية موجوداته وسداد ديونه عند أستحقاقها.

٥.**التصفية:** وهي المرحلة الأخيرة من مظاهر عدم الأستقرار المالي التي تلي إعلان الإفلاس، إذ أن التصفية هي مجموعة من الإجراءات لإنهاء النشاط المصرفي، وتسديد الديون، وتحويل الموجودات إلى نقود وتوزيع المتبقي على الشركاء.

**ثالثاً :النماذج المستخدمة في قياس الأستقرار المالي للقطاع المصرفي**

هناك العديد من المؤشرات المستخدمة لقياس الاستقرار المالي على مستوى المصرف، مثل نماذج التمان وسيرتون والمقاييس الاحترازية وغيرها. إلا أن الباحث اعتمد في هذا البحث على نموذج الاستقرار الكمي (Z-SCORE) لـ Alman، كونه يُعد المقياس الأمثل لتقييم الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، إذ يتيح معرفة إمكانية تعرض المصرف في حالة الفشل المالي أم لا، بينما تركز المؤشرات الأخرى بشكل رئيسي على تقييم مواجهة المصرف لمخاطر السيولة.
ويتم قياس الأستقرار المالي وفق المعادلة الآتية: (غصان وقندوز,٢٠٢١: ٨)

$$Z = \frac{ROA + E/A}{\sigma\ (ROA)}$$

**إذ إنَّ:**
**(Z):** تدل على مستوى الاستقرار المالي.
**(ROA):** تدل على العائد على الموجودات.
**(E=Equity):** تدل على حقوق الملكية.
**(A Assets):** تدل على الموجودات.
**(oROA):** تدل على الانحراف المعياري للعائد على الموجودات.
وقد صنف Altman بموجب نموذج Z-SCORE المصارف على ثلاث فئات حسب درجةZ، وعلى النحو الآتي:(يوسف:٢٠٢١: ١٧١)،(دردور وخوالدي,٢٠٢٠: ٥١-٥٢)
١.مصارف ناجحة وقادرة على الأستمرار في حال كانت قيمة Z أكبر أو تساوي ٢,٩٩.
٢.مصارف فاشلة أو معرضة للإفلاس في حال كانت قيمة Z أقل من ١,٨١.
٣.مصارف يصعب الحكم عليها من حيث نجاحها أو فشلها في حال كانت قيمة Z أكبر من ١,٨١ وأقل من ٢,٩٩ أي تتراوح بين ١,٨١ - ٢,٩٩.
وعليه وفقاً للنموذج، كلما كانت قيمة Z-SCORE أكبر من ١,٨١, يزداد أستقرار المصرف، ولكن إذا كانت النتيجة أقل، يزداد أحتمال تعرض المصرف للإفلاس.

**المبحث الثالث :الجانب العملي تحليل ومناقشة نتائج البحث وإختبار فرضياته**

استكمالًا للإطار النظري في المبحث السابق، يهدف هذا المبحث إلى عرض وتحليل النتائج المالية والإحصائية وتفسيرها بما يسهم في إثبات فرضيات البحث وتحقيق أهدافه، وذلك من خلال المحورين الآتيين:

**المحور أولا: مناقشة نتائج التحليل المالي وتوصيف الأحصائي لمتغيرات الرئيسة للبحث**

يتناول هذا المحور عرض نتائج استخدام مؤشر كفاية رأس المال في قياس وتحليل المتانة المالية للمصارف المبحوثة في ضوء مقررات لجنة بازل III بوصفه متغيرًا مستقلاً، مع بيان أثر هذا المؤشر في تعزيز الاستقرار المالي بوصفه متغيرًا تابعًا، وذلك بالاعتماد على أسلوبي التحليل المالي والإحصائي، بما يسهم في إثبات فرضيتي البحث الأولى والثانية، وعلى النحو الوارد في الفقرتين الآتيتين:

**اولاً: تحليل المتانة المالية للمصارف المبحوثة باستخدام مؤشر كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل III كمتغير مستقل**

ويوضح الجدول (2) النسب المئوية لنتائج تحليل المالي لمؤشر كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل III في قياس وتحليل المتانة المالية، فضلاً عن تحليل كل من الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وكذلك الحدين الأعلى والأدنى والمدى للمصارف المبحوثة في المدة (٢٠١٥ – ٢٠٢٤).

**نتائج التحليل المالي و توصيف الإحصائي لمؤشر كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل III للمصارف المبحوثة في المدة (2015 – 2024)**

| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | المتوسط | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بغداد | 64.0 | 88.7 | 103.0 | 127.0 | 64.0 | 28.6 | 34.0 | 52.7 | 68.0 | 43.4 | 67.3 | 31.1 |
| الإستثمار العراقي | 147.8 | 130.0 | 139.0 | 122.0 | 102.0 | 105.0 | 102.5 | 94.2 | 86.0 | 46.8 | 107.5 | 29.3 |
| الأهلي العراقي | 117.0 | 103.0 | 107.0 | 83.0 | 58.0 | 31.0 | 26.0 | 21.0 | 21.0 | 26.0 | 59.3 | 39.5 |
| الإتحاد العراقي | 31.0 | 34.0 | 34.0 | 40.0 | 42.0 | 50.0 | 39.0 | 37.0 | 38.0 | 27.0 | 37.2 | 6.3 |
| المنصور العراقي | 190.8 | 226.4 | 206.3 | 204.9 | 209.1 | 210.0 | 111.0 | 95.9 | 83.4 | 54.9 | 159.3 | 64.9 |
| الحد الأعلى | 190.8 | 226.4 | 206.3 | 204.9 | 209.1 | 210.0 | 111.0 | 95.9 | 86.0 | 54.9 | 159.3 | 64.9 |
| الحد الأدنى | 31.0 | 34.0 | 34.0 | 40.0 | 42.0 | 28.6 | 26.0 | 21.0 | 21.0 | 26.0 | 37.2 | 6.3 |
| المدى | 159.8 | 192.4 | 172.3 | 164.9 | 167.1 | 181.4 | 85.0 | 74.9 | 65.0 | 28.9 | 122.1 | 58.5 |
| المتوسط العام | 110.1 | 116.4 | 117.9 | 115.4 | 95.0 | 84.9 | 62.5 | 60.1 | 59.3 | 39.6 | 86.1 | 34.2 |

**المصدر :**من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف المبحوثة من خلال برنامج EXCEL

يلاحظ من الجدول (١) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغة (٥ * 10 = 50 مشاهدة) قد بلغ (٨٦,١), ويتضح أن مصرف المنصور للإستثمار قد حقق أعلى قيمة من مؤشر كفاية رأس المال بين المصارف خلال الفترة المبحوثة, إذ بلغ متوسط المؤشر (١٥٩,٣) مما يدل على تمتع المصرف بمستوى عالٍ من المتانة المالية وقدرة كبيرة على تحمّل المخاطر المحتملة وغير المتوقعة وامتصاص الصدمات المالية التي قد يتعرض لها. كما يعكس ذلك قدرة المصرف على حماية أموال المودعين والمساهمين وضمان الاستمرار في ممارسة أنشطته وتحقيق مستويات ربحية مرتفعة. كما يلاحظ أن المصرف لديه قيم مرتفعة للكفاية رأس المال طول مدة البحث, وكان أدنى قيمة له في عام ٢٠٢٤ وبلغ (٥٤,٩) وهو أكبر أيضاً إذا ماقورن بالحد الأدنى من المعيار النمطي المقرر من قبل لجنة بازل III (١٠,٥٪) والبنك المركزي العراقي والبالغة (١٢,٥٪) وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً على كفاءة الإدارة المصرفية في إدارة أنشطتها المالية والاستثمارية, بما يعكس فاعلية البسياسته الائتمانية المتبعة. إذ إنَ المؤشر العالي يعطي حكماً عاماً على نجاح إدارة المصرف في مختلف الأنشطة سواءً الرئيسية منها أم الفرعية, كما يبيّن قدرة المصرف على الصمود في مواجهة الأزمات الاقتصادية المستقبلية. ومع ذلك، فإن الارتفاع المفرط في قيمة المؤشر قد يشير "من منظور تحليلي" إلى وجود قصور في الخطط الاستثمارية نتيجة الحذر المفرط وتجنّب المخاطر، مما قد يؤدي إلى انخفاض كفاءة الاستثمار وتشغيل الأموال. غير أن ارتفاع مؤشر مصرف المنصور للاستثمار لا يُعزى إلى هذه الأسباب، بل يرتبط بعوامل أخرى أوضحتها تقاريره المالية السنوية.

أما أدنى قيمة متوسط لمؤشر كفاية رأس المال فقد بلغت (٣٧,٢) في المصرف الاتحاد العراقي والذي يعد أقل المصارف من ناحية مؤشر كفاية رأس المال، ومع ذلك، تُظهر البيانات أن المصرف يتمتع بدرجة استقرار عالية في مستوى كفاية رأس المال خلال المدة المبحوثة، إذ لم تُسجّل تذبذبات حادة في المؤشر. وهذا يدل على امتلاك الإدارة خبرة في تطبيق سياسات التغطية النقدية بشكل متوازن، مما يعكس نجاح المصرف في الحفاظ على استقراره المالي. وقد بلغت أعلى قيمة للمؤشر لديه في عام ٢٠٢٠ (٥٠)، وأدناها في عام ٢٠٢٤ (٢٧)، وهي أيضًا أعلى من الحدود المعيارية المقررة من لجنة بازل الثالثة والبنك المركزي العراقي، مما يعزز استنتاج أن المصرف في وضع مالي متين رغم انخفاض متوسط المؤشر العام لديه أي أحتل المرحلة الأخيرة من بين المصارف المبحوثة.

ويلاحظ أن أعلى انحراف معياري الذي يقيس انحراف القيم عن وسطها الحسابي قد حصل في مصرف المنصور للاستثمار إذ بلغ (٦٤,٩) وهي قيمة مرتفعة عن الانحراف المعياري لمتوسط السوق البالغ (٣٤,٢) وهذا يشير إلى وجود تذبذب في السياسة الاستثمارية وإلى ضعف نسبي في كفاءة الإدارة بتنظيم استثماراتها. أما أدنى انحراف معياري فقد تحقق في مصرف الاتحاد العراقي (٦,٣)، تلاه مصرف الاستثمار العراقي ومصرف بغداد بانحراف معياري بلغ (٢٩,٣) و(٣١,١) على التوالي، وهي قيم أقل عند مقارنتهم بالانحراف المعياري لمتوسط السوق البالغ (٣٤,٢)، ما يدل على استقرار مؤشر كفاية رأس المال في هذه المصارف.

كما يُظهر الجدول أن الاتجاه العام لمتوسط مؤشر كفاية رأس المال على مدار السنوات يتراوح مابين قيمة (١١٧,٩) كحد أعلى في عام ٢٠١٧ وقيمة (٣٩,٦) كحد أدنى في عام ٢٠٢٤, وإن المدى في ضوء هاتين القيمتين بلغ (٧٨,٣) ويدل ذلك على قيمة منخفضة جداً في حالة إذا تمت مقارنتها بالمدى على مستوى المصارف المبحوثة والبالغ (١٢٢,١)، وهذا يدل على عدم وجود تشتت في قيم مؤشر كفاية رأس المال للمصارف المبحوثة على مدار السنوات.

أما بالنسبة لأعلى وأدنى القيم المطلقة لمؤشر كفاية رأس المال، والمقاس بنسبة رأس المال المملوك إلى إجمالي الموجودات المرجّحة بأوزان المخاطر، فقد تراوحت بين (٢٢٦,٤) و(٢١). إذ سجّل مصرف المنصور للاستثمار أعلى قيمة في عام ٢٠١٦ (٢٢٦,٤)، في حين حقق المصرف الأهلي العراقي أدنى قيمة في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ (٢١) على التوالي. ويُظهر ذلك اهتمام المصارف العراقية عينة البحث خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٤) بالحفاظ على مستويات مرتفعة من كفاية رأس المال.

عليه واستناداً إلى قيم المؤشر الذي أفرزتها نتائج التحليل المالي والإحصائي، يتبيّن أن جميع المصارف المبحوثة تحتفظ بنسبة كفاية رأس مال تفوق الحدود المعيارية المقرّرة من قبل لجنة بازل الثالثة (١٠,٥٪) والبنك المركزي العراقي (١٢,٥٪)، مما يعكس متانة وقوة المراكز المالية لتلك المصارف، وقدرتها على امتصاص الصدمات ومواجهة المخاطر المصرفية غير المتوقعة. كما يدل ذلك على كفاءتها في تطوير أعمالها وتوسيع نطاق أنشطتها وتعزيز دورها في الوساطة المالية بين المودعين والمقترضين، فضلاً عن قدرتها على الاستمرار وتقديم خدمات مالية متطورة تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع.

ولمزيد من التوضيح يظهر الجدول (٢) ترتيب المصارف المبحوثة من حيث الأفضلية للمتانة المالية والاحتفاظ بكافية رأس المال حسب المعيار المطلوب.

**الجدول (٢)**: ترتيب المصارف المبحوثة من حيث الأفضلية لمتانة نظام المالي حسب المعيار المطلوب في المدة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٤)

| أسم المصرف | السنوات | الحد الأدنى للمعيار | | الفرق بين المتوسط والمعيار المطلوب | | المتوسط | ترتيب | متانة النظام المالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | البنك المركزي | مقررات بازل III | البنك المركزي | مقررات بازل III | | | |
| بغداد | 10 | 12.5 | 10.5 | 54.8 | 56.8 | 67.3 | ٣ | متين جداً |
| الاستثمارالعراقي | 10 | 12.5 | 10.5 | 95 | 97 | 107.5 | ٢ | ممتاز |
| الأهلي العراقي | 10 | 12.5 | 10.5 | 46.8 | 48.8 | 59.3 | ٤ | متين |
| الاتحاد العراقي | 10 | 12.5 | 10.5 | 24.7 | 26.7 | 37.2 | ٥ | متين جداً |
| المنصور للإستثمار | 10 | 12.5 | 10.5 | 146.8 | 148.8 | 159.3 | ١ | ممتاز |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف المبحوثة من خلال برنامج EXCEL.

يتضمن الجدول (٢) متوسطات مؤشر كفاية رأس المال والانحرافات المعيارية لجميع المصارف المبحوثة، إلى جانب الحد الأدنى للنسبة المقررة من قبل لجنة بازل الثالثة (١٠,٥٪) والبنك المركزي العراقي (١٢,٥٪) على التوالي. يتضح من البيانات أن مصرف المنصور للاستثمار احتل المرتبة الأولى بين المصارف المبحوثة، إذ بلغ متوسط مؤشر كفاية رأس المال لديه (١٥٩,٣). كما يُلاحظ أن الفارق بين متوسط المؤشر والحد الأدنى للنسب المقررة بلغ (١٤٨,٨) وفق معيار بازل، و(١٤٦,٨) وفق معيار البنك المركزي العراقي، وهي فروق كبيرة تُعد مؤشرًا قويًا على متانة النظام المالي لهذا المصرف وقدرته العالية على مواجهة المخاطر المصرفية.

وجاء بعده مصرف الاستثمار العراقي في المرتبة الثانية، حيث بلغ الفارق بين متوسط المؤشر والحد الأدنى للنسب المعيارية (٩٧) و(٩٥) على التوالي، وهو ما يعكس أيضًا تمتع المصرف بملاءة مالية جيدة واستقرار هيكلي ضمن معايير السلامة المصرفية.

أما مصرف الاتحاد العراقي فقد جاء في المرتبة الخامسة من حيث الترتيب العام، إذ بلغ الفارق بين متوسط المؤشر والحد الأدنى للنسب المقررة (٢٦,٧) و(٢٤,٧) على التوالي، وهي فروق إيجابية تُشير إلى أن المصرف يحتفظ بمستوى كفاية رأسمالية جيد يحقق الحد الأدنى من متطلبات الاستقرار المالي.

عليه وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن جميع المصارف المبحوثة تتمتع بأنظمة مالية متينة وبمراكز مالية قوية، حيث إن نسب الاحتفاظ بمؤشر كفاية رأس المال مرتفعة بشكل واضح عند مقارنتها بالحد الأدنى المطلوب من قبل لجنة بازل الثالثة والبنك المركزي العراقي. ويُعد ذلك مؤشراً إيجابياً على قدرة تلك المصارف في حماية مصالح المودعين والمستثمرين وتحقيق التوازن بين المخاطر والربحية. كما يُمثل ارتفاع مؤشر كفاية رأس المال صمام أمان للمصارف ضد الأزمات المالية المحتملة، ويُسهم في تعزيز ثقة المودعين الحاليين والمحتملين على حدّ سواء. فبالنسبة للمودعين الحاليين، كلما ارتفعت كفاية رأس المال زاد عنصر الأمان والاطمئنان لديهم بشأن أموالهم المودعة، أما المودعون المحتملون فإن ارتفاع المؤشر يشجعهم على التعامل مع المصرف وإيداع أموالهم فيه. ويُعد رأس المال القوي دليلًا على متانة النظام المالي للمصرف، وعاملاً أساسيًا في تعزيز الثقة المصرفية وضمان استمرارية الأداء الاستثماري والتنموي، فضلًا عن كونه عنصر دعم لتمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

**وتصب هذه النتائج في مجرى تحقيق أهداف البحث وإثبات فرضيته الأولى:**

**"لمؤشر كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل III دور محوري في قياس وتحليل مستوى قوة ومتانة النظام المالي للمصارف المبحوثة."**

**ثانياَ: تحليل الأستقرار المالي للمصارف المبحوثة بأستخدام نموذج Z-SCORE كمتغير تابع:**

ويوضح الجدول (٣) النسب المئوية والقيم بالمرات لنتائج تحليل المالي للأستقرارالمالي, الذي تم قياسه بنموذج Z-SCORE من خلال أستخدام برنامج Excel 2013 في أستخراج قيم Z , فضلاً عن الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وكذلك الحدين الأعلى والأدنى والمدى للمصارف المبحوثة في المدة (٢٠١٥ – ٢٠٢٤).

**الجدول (٣):** نتائج التحليل المالي وتوصيف الإحصائي لقيمة Z-SCORE للأستقرار المالي للمصارف المبحوثة في المدة (٢٠١٥ – ٢٠٢٤)

| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | المتوسط | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بغداد | 27.2 | 38.8 | 40.1 | 37.4 | 38.2 | 32.4 | 33.9 | 30.1 | 29.5 | 28.5 | 33.6 | 4.8 |
| الإستثمار العراقي | 25.6 | 24.6 | 23.7 | 22.1 | 23.3 | 22.4 | 19.2 | 22.3 | 21.2 | 20.1 | 22.5 | 2.0 |
| الأهلي العراقي | 27.6 | 25.4 | 26.9 | 26.7 | 23.6 | 20.6 | 10.6 | 23.0 | 20.0 | 21.0 | 22.5 | 5.0 |
| الإتحاد العراقي | 15.0 | 15.1 | 16.1 | 17.3 | 20.0 | 19.6 | 19.6 | 16.5 | 18.0 | 16.0 | 17.3 | 1.9 |
| المنصور العراقي | 31.9 | 30.2 | 25.6 | 22.6 | 21.9 | 25.5 | 45.9 | 39.0 | 40.0 | 37.0 | 32 | 8.2 |
| الحد الأعلى | 31.9 | 38.8 | 40.1 | 37.4 | 38.2 | 32.4 | 45.9 | 39.0 | 40.0 | 37.0 | 33.6 | 8.2 |
| الحد الأدنى | 15.0 | 15.1 | 16.1 | 17.3 | 20.0 | 19.6 | 10.6 | 16.5 | 18.0 | 16.0 | 17.3 | 1.9 |
| المدى | 16.9 | 23.8 | 24.0 | 20.1 | 18.1 | 12.8 | 35.3 | 22.5 | 22.0 | 21.0 | 16.3 | 6.3 |
| المتوسط العام | 25.4 | 26.8 | 26.5 | 25.2 | 25.4 | 24.1 | 25.8 | 26.2 | 25.7 | 24.5 | 25.6 | 4.4 |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف المبحوثة من خلال برنامج EXCEL.

يلاحظ من الجدول (٣) أن المتوسط العام لجميع المشاهدات (٥٠ مشاهدة) بلغ (٢٥,٦). وأظهر التحليل أن مصرف بغداد حصل على أعلى متوسط لمؤشر Z-SCORE بمقدار (٣٣,٦)، مما يعكس قدرة المصرف العالية على الحد من مخاطر الأزمات المالية، وامتصاص الصدمات، وممارسة دوره كوسيط مالي بكفاءة، مع تقديم جميع الخدمات المصرفية بفاعلية حتى في الأوضاع غير الاعتيادية. أدنى قيمة للمؤشر لهذا المصرف كانت في عام ٢٠١٥ وبلغت (٢٧,٢)، وهي أعلى من المعيارالمحدد (Z>2.99) ومتوسط السوق (٢٥,٦)، مما يدل على كفاءة السياسات الاستثمارية وقدرة المصرف على الابتعاد عن الفشل المالي والهشاشة المالية.

أما أدنى متوسط للمؤشر فقد سجله مصرف الاتحاد العراقي بمقدار (١٧,٣)، وهو أقل المصارف في الاستقرار المالي، لكنه يظل قادرًا على امتصاص المخاطر المالية وممارسة دور الوساطة المالية بكفاءة، مع تقديم الخدمات المصرفية بشكل مستقر. أي إن المصرف سيصل إلى فشل المال في حال أنخفضت ربحيته بحوالي (١٧,٣) مرة عن انحرافها المعياري حتى تستنزف حقوق الملكية ومن ثم يصبح عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه دائنيه، وهذا الأمر بعيد جداً نظراً لارتفاع قيمة Z-SCORE بالمقارنة مع المعيار المحدد (Z>2.99). كما يلاحظ أن المصرف لديه قيم مرتفعة للأستقرار المالي في أغلبية فترة البحث بشكل أكثر من المعيار النمطي وكان أدنى قيمة من مؤشر Z-SCORE له في عام ٢٠١٥ وبلغ (١٥) وهو أكبر أيضاً إذا ماقورن بالمعيار المحدد (Z>2.99), إذ إن ارتفاع هذا المؤشر بشكل تفوق من النسب العيارية قد يعكس نجاح الإدارة في الحفاظ على استقرار المصرف ماليًا.

ويلاحظ أن أعلى انحراف معياري حصل في مصرف المنصور للاستثمار بمقدار (٨,٢)، أعلى من متوسط السوق (٤,٤)، مما يشير إلى تذبذب في إدارة السياسة الاستثمارية والسيولة بالمصرف. بينما أدنى انحراف معياري كان في مصرف الاتحاد العراقي (١,٩)، يليه مصرف الاستثمار العراقي (٢,٠) وهما منخفضتان عند مقارنتهما بالإنحراف المعياري لمتوسط السوق البالغ (٤,٤)،وهو ما يعكس استقرارًا ماليًا كبيرًا في هذين المصرفين مقارنة بالمتوسط السوقي.

كما يظهر الجدول الاتجاه العام لمتوسط مؤشر الأستقرار المالي للمصارف المبحوثة على مدار السنوات, يتراوح مابين قيمة (٢٦,٨) كحد أعلى في أغلبية فترة البحث في عام ٢٠١٦ وقيمة (٢٤,١) كحد أدنى في عام ٢٠٢٠, وإن المدى في ضوء هاتين القيمتين بلغ (٢,٧) وهي أقل من قيمة المدى على مستوى المصارف المبحوثة والبالغة (١٦,٣), مما يعني عدم وجود تشتت في قيم هذا المؤشر على مستوى جميع المصارف المبحوثة.

وبالنسبة لأعلى وأدنى مستويات نتائج أستخدام نموذج Z-SCORE لقياس قيم مؤشرالأستقرار المالي للمصارف عينة البحث عموماً ضمن المشاهدات كافة تراوح بين (٤٥,٩) مرة و(١٠,٦) مرة, سجلت (٤٥,٩) لمصرف المنصور للاستثمار في عام ٢٠٢١، و(١٠,٦) لمصرف الأهلي العراقي في نفس العام، مما يؤكد أن جميع المصارف المبحوثة حافظت على مستويات عالية من الاستقرار المالي طوال الفترة.

وعليه عموماً، تشير نتائج التحليل المالي والإحصائي إلى أن المصارف المبحوثة حققت استقرارًا ماليًا مرتفعًا يفوق المعيار المحدد (Z>2.99)، مما يعكس قدرتها على تحديد المخاطر المحتملة، التحوط منها، الوفاء بالالتزامات تجاه المتعاملين، وتقديم الخدمات المصرفية بكفاءة، مع الابتعاد عن الفشل والهشاشة المالية.

ولمزيد من التوضيح فإن الجدول (٤) يظهر ترتيب المصارف المبحوثة من حيث الأفضلية للأستقرار المالي حسب المعيار المطلوب في المدة (٢٠١٥ - ٢٠٢٤).

**الجدول (٤):** ترتيب المصارف المبحوثة من حيث الأفضلية للأستقرار المالي حسب المعيار المطلوب في المدة (٢٠١٥ - ٢٠٢٤)

| أسم المصرف | السنوات | أكبر القيمة المطلوبة لـ (Z-SCORE) | الفرق بين المتوسط وقيمة Z-SCORE | المتوسط | الانحراف المعياري | ترتيب | حالة المصرف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بغداد | 10 | Z > 2.99 | 30.61 | 33.6 | 4.8 | 1 | مستقر |
| الاستثمارالعراقي | 10 | Z > 2.99 | 19.51 | 22.5 | 2.0 | 3 | مستقر |
| الأهلي العراقي | 10 | Z > 2.99 | 19.51 | 22.5 | 5.0 | ٤ | مستقر |
| الاتحاد العراقي | 10 | Z > 2.99 | 14.31 | 17.3 | 1.9 | ٥ | مستقر |
| المنصور للاستثمار | 10 | Z > 2.99 | 29.01 | 32 | 8.2 | 2 | مستقر |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف المبحوثة من خلال برنامج EXCEL.

يتضمن الجدول (٤) متوسط مؤشر الأستقرار المالي وأنحرافه المعياري لكافة المصارف المبحوثة بالإضافة إلى الحد الأدنى من المعيار المحدد (Z>2.99) لنموذج Z-SCORE, أظهر الجدول أن مصرف بغداد أحتل المرتبة الأولى من حيث الترتيب, إذ بلغ الوسط الحسابي (٣٣,٦), يبين الجدول أن الفرق بين متوسط المؤشر وبين الحد الأدنى من المعيار المحدد بلغ (٣٠,٦١), وهو أكبر إذا ماقورن بالحد الأعلى من المعيار المحدد وبلغ (Z>2.99), وهو مؤشر جيد, مما يشير إلى أن هذا المصرف مستقرة مالياً.
ويأتي بعده مصرف المنصور لاستثمار في المرتبة الثانية, إذ أن الفرق بين متوسط مؤشر المصرف والحد الأدنى للمعيار بلغ (٢٩,٠١) وهو أكبر إذا ماقورن بالحد الأعلى من المعيار المحدد وبلغ (Z>2.99), وهو مؤشر جيد أيضاً. بينما أحتل مصرف الأتحاد العراقي المرتبة الخامسة من حيث الترتيب بين المصارف المبحوثة, إذ أن الفرق بين متوسط المؤشر والحد الأدنى للمعيار بلغ (١٤,٣١), وبالرغم من أنه أحتل أدنى مرتبة بين المصارف المبحوثة, إلا أن المصرف يظل يتمتع بقدرة عالية على الاستقرار المالي.

وعليه في ضوء ماتقدم يمكن القول أن المصارف عينة البحث وللمدة (٢٠١٥ - ٢٠٢٤) قد حققت قيم عالية من الأستقرار المالي المقاسة بأستخدام نموذج Z-SCORE للأستقرار المالي, أعلى بكثير من المعيار المحدد (Z>2.99) وهو مؤشر جيد, إذ إنَ المؤشر العالي يعطي حكماً عاماً على كفاءة إدارة المصرف من حيث إدارة السياسات النقدية والمالية من جهة, وإدارة المخاطر والأزمات المالية من جهة أخرى, فضلاً عن لديهم امكانية عالية في وضع السياسات المناسبة لإدارة موجودات المصرف ومطلوباته, بما يضمن الوفاء بالالتزامات دون الحاجة للجوء إلى الغير، إلى جانب وجود رقابة وإشراف فعّال لضبط الأعمال وتحقيق الاستقرار المالي. ويؤكد هذا النتائج إثبات فرضية البحث الثانية:

**"أن مستوى قوة ومتانة النظام المالي في المصارف المبحوثة يعزيز الاستقرار المالي لهذه المصارف".**

**المحور الثاني: تحليل العلاقة بين متغيرات البحث وأختبار الفرضيات وفق علاقات الأرتباط والتأثير:**

استكمالًا للتحليلين المالي والإحصائي اللذين تمّ تناولهما في المحور الأول، يركّز هذا المحور على تحديد علاقة الارتباط والتأثير بين المتغيرين الرئيسين للبحث، والمتمثلين في مؤشر كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل III ومؤشر الاستقرار المالي المقاس باستخدام نموذج Z-Score لعينة البحث، فضلًا عن اختبار فرضيتيه، وذلك على النحو المبين في الفقرتين الآتيتين:

**أولاً: تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات البحث وأختبار فرضيته:**

تم أستخدام معامل الإرتباط (Correlation) لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات البحث، حيث تشير الإشارة الموجبة (+) إلى علاقة طردية، والسالبة (–) إلى علاقة عكسية. وذلك بهدف اختبار فرضية البحث الثالثة وأثباته.
ويوضح الجدول (٥) نتائج اختبار (Correlation) لبيان علاقة الارتباط بين متغيري البحث للمصارف المبحوثة في المدة ( ٢٠١٥ - ٢٠٢٤).

**الجدول ( ٥ ):** نتائج اختبار (Correlation) لبيان علاقة الارتباط بين متغيرات البحث للمصارف المبحوثة في المدة ( ٢٠١٥ - ٢٠٢٤)

| | كفاية رأس المال (متغير مستقل) / VARX | الاستقرار المالي (متغير تابع) / VARY١ |
|---|---|---|
| VARX | 1 | 0.47015 |
| VARY١ | 0.47015 | 1 |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج ( E-views 12)

يلاحظ من الجدول (٥) أن قيمة معامل الارتباط بين متغيري كفاية رأس المال والاستقرار المالي بلغت (٠,٤٧٠١) وهي أقل من ٠,٥ والقيمة الأحتمالية تساوي " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥, وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، أي أنه كلما ارتفع مؤشر كفاية رأس المال ارتفع معه الاستقرار المالي للمصارف المبحوثة.
عليه وفي ضوء النتائج، يمكن القول إن أي زيادة في قيمة مؤشر كفاية رأس المال المصرف ستنعكس طرديا على أستقرارية المصارف المبحوثة وأدائها، والعكس بالعكس، مما يعكس طبيعة العلاقة التفاعلية بين المتغيرين، وهذه النتائج تؤكد صحة فرضية البحث الثالثة:

**" توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية بين كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل III والاستقرار المالي للمصارف المبحوثة ".**

## ثانياَ: تحليل علاقة التأثير بين متغيرات البحث وأختبار فرضيته:

تم أستخدام تحليل الانحدار (Regression analysis) لتحديد العلاقة التأثيرية بين المتغرات الرئيسة للبحث، مع تطبيق نموذج التأثيرات الثابتة (Cross-section SUR) باستخدام برامج (Eviews 12) و(Excel 2016) و(SPSS-23) لضمان دقة التحليل الكمي. وذلك بهدف اختبار فرضية البحث الرابعة.
ويوضح الجدول (٦) نتائج تقدير معلمات النماذج المتعلقة بمتغيرات البحث واختبار فرضيته للمصارف المبحوثة في المدة ( ٢٠١٥ - ٢٠٢٤).

**الجدول (٦):** نتائج اختبار (Regression analysis) لبيان علاقة التأثير بين متغيرات البحث للمصارف المبحوثة في المدة ( ٢٠١٥ - ٢٠٢٤)

| Regression analysis | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Dependent Variable: VARY | | | | |
| Method: Panel EGLS (Cross-section SUR) | | | | |
| Date: 11/03/25 Time: 18:28 | | | | |
| Sample: 2015 2024 | | | | |
| Periods included: 10 | | | | |
| Cross-sections included: 5 | | | | |
| Total panel (balanced) observations: 50 | | | | |
| Linear estimation after one-step weighting matrix | | | | |
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| VARX | 0.041242 | 0.005332 | 7.735203 | 0.0000 |
| DUMMY | 0.865007 | 0.490869 | 1.762196 | 0.0845 |
| C | 21.39673 | 0.620651 | 34.47463 | 0.0000 |
| **Weighted Statistics** | | | | |
| R-squared | 0.566337 | Mean dependent var | | 8.915592 |
| Adjusted R-squared | 0.547883 | S.D. dependent var | | 14.04107 |
| S.E. of regression | 1.018926 | Sum squared resid | | 48.79590 |
| F-statistic | 30.68950 | Durbin-Watson stat | | 1.204996 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج ( E-views 12)

في ضوء نتائج الجدول (٦) وبالاعتماد على نتائج تقدير المعلمات، يتضح أن معامل الانحدار مرتفع جداً إذ بلغت قيمته (٩٠,٦٪), ما يدل على وجود علاقة تأثير قوية بين مؤشر كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل III كمتغير مستقل ومؤشر الأستقرار المالي المقاس باستخدام نموذج Z-Score الداخلة في النموذج كمتغير تابع، هذا يعني أن أي تغير في المتغير التابع (الاستقرار المالى) للمصارف يعود بشكل مباشر إلى تأثيرات المتغير المستقل (مؤشر كفاية رأس المال) بنسبة تصل إلى (٩٠,٦٪).
أما فيما يخص نسبة الخطأ في النموذج، فهي قليلة نسبياً حيث بلغت قيمتها (SE=١,٠١٨), كما بلغت قيمة أختبار F مساوية إلى (٣٠,٦٨٩) وكانت القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥) مما يدل على معنوية النموذج وقدرته على العلاقة بين المتغيرين بشكل موثوق أي تأثير مؤشر كفاية رأس في الاستقرار المالي. كما بين الجدول أن قيمة R بلغت (٠,٥٤٧) والقيمة الاحتمالية للاختبار بلغت (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) وهو ما يؤكد معنوية نموذج التأثير مرة أخرى، ويشر إلى جودة استخدام النموذج وحسن دقة تقدير المعلمات.

وتشير النتائج إلى أن مؤشر كفاية رأس المال لها تأثير إيجابي في الاستقرار المالي عند مستوى دلالة (٥٪)، إذ أن أي ارتفاع في قيمة مؤشر كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل III بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الاستقرا المالي بنسبة (٩٠,٦٪). وبذلك، فإن أي تغير في قيمة مؤشركفاية رأس المال سينعكس مباشرة على أستقرار المصارف المبحوثة وأدائها.

عليه وفي ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث يمكن القول أن وجود علاقة تأثيرية ايجابية بين المتغيرين، أي إن أي ارتفاع في قيمة مؤشركفاية رأس المال سيؤثر إيجابياً على أستقرارية المصارف المبحوثة وأدائها، والعكس بالعكس، وهو مايعود إلى وجود علاقة تفاعلية (معنوية موجبة) بين المتغيرين، وهذه النتائج تصب في النهاية في مجرى تحقيق أهداف البحث وإثبات فرضيته الرابعة:

**" توجد علاقة تأثير ايجابية ذات دلالة احصائية بين كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل III والاستقرار المالي للمصارف المبحوثة ".**

## المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات:

### المحور الأول: الاستنتاجات:

يتناول هذا المحور عرضا لأهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث في جانبيه النظري والميداني وعلى النحو الآتي:

**أولاً: استنتاجات الجانب النظري:**

١. أظهرت نتائج البحث أن مؤشر كفاية رأس المال يُعد من أهم مؤشرات المتانة المالية لما لهذا المؤشر الدور المحوري من قدرته عالية على قياس صلابة المصارف وقوة مراكزها المالية، وتحديد نقاط الضعف والقوة في أدائها. كما يُسهم هذا المؤشر في تقييم مستوى الأداء العام للمصارف، والحكم على مدى متانتها أو هشاشتها المالية خلال فترة زمنية معينة.
٢. أكدت نتائج البحث أن مقررات لجنة بازل الخاصة بالإشراف والرقابة المصرفية تُعد مظهراً من مظاهر العولمة المالية التي تلزم المصارف بتطبيقها لمواكبة التطورات في النظام المالي العالمي. وأسهمت بشكل فعّال في تعزيز قدرة المصارف على التعافي من آثار الأزمات المالية، من خلال تحسين جودة قاعدة رأس المال وفرض متطلبات دنيا للسيولة بما يعزّز استقرار القطاعات المصرفية.
٣. بينت نتائج البحث أن من أبرز إصلاحات مقررات بازل III إعادة هيكلة متطلبات رأس المال التنظيمي مقارنة بما ورد في بازل II، حيث تم إلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال التنظيمي، واقتصر التصنيف الجديد على ثلاث مكونات أساسية. مع إضافة معيار جديد هو نسبة الرافعة المالية، التي تُعد مكمّلة لمعيار كفاية رأس المال, ما يعزز قدرة المصارف على تمويل الموجودات داخل وخارج الميزانية بأمان.
٤. أثبتت نتائج البحث أهمية الاستقرار المالي المقاس باستخدام نموذج "Z-SCORE"، بوصفه مؤشراً يعكس قدرة المصارف على مقاومة الصدمات وامتصاص آثارها السلبية، والاستمرار في أداء وظائفها المصرفية بكفاءة سواء في الظروف الاعتيادية أو الاستثنائية، مع الحفاظ على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المتعاملين وتقديم كافة الخدمات المصرفية بسلاسة واستقرار.

**ثانياً: استنتاجات الجانب الميداني:**

٥. أظهرت نتائج البحث أن كافة المصارف المبحوثة احتفظت بمستوى من كفاية رأس المال يفوق الحد الأدنى المعياري المطلوب، إذ تجاوزت جميعها النسبة المحددة من البنك المركزي العراقي (١٢,٥٪) والنسبة المعتمدة من لجنة بازل III (١٠,٥٪), مما يعكس التزامها بالمعايير المعتمدة للمحافظة على الملاءة المالية. وقد حقق مصرف المنصور للاستثمار أعلى متوسط لمؤشر كفاية رأس المال بين المصارف المبحوثة بلغ (١٥٩,٣٪)، أما أدنى قيمة متوسط لمؤشر كفاية رأس المال فقد بلغت (٣٧,٢) في المصرف الاتحاد العراقي والذي يعد أقل المصارف من ناحية مؤشر كفاية رأس المال, ولكن بالرغم من ذلك في حالة إستقرار من حيث الإحتفاظ بكفاية رأس المال طوال الفترة المبحوثة, والذي يعبر عن القدرة العالية للمصارف المبحوثة على مواجهة المخاطر والخسائر غير المتوقعة وحماية أموال المودعين, بالإضافة إلى امكانية المصارف على البقاء والأستمرار و ممارسة كافة الانشطة المالية وتقديم خدمات متطورة لجميع شرائح المجتمع.
٦. أكدت نتائج البحث أن جميع المصارف المبحوثة تتمتع بالاستقرار المالي وفقاً للنموذج الكمي (Z-SCORE)، إذ تجاوزت نسبها الحد الأدنى المطلوب لتحقيق الاستقرار المالي (٢,٩٩) مرة. وقد حقق مصرف الاتحاد العراق أدنى نسبة Z-SCORE من بين المصارف عينة البحث بمعدل (١٧,٣) مرة، مما يعكس قدرة المصارف على تحمل المخاطر المحتملة وامتصاص الأزمات، وممارسة دورها في الوساطة المالية بكفاءة، مع بُعدها عن الفشل المالي والهشاشة المصرفية.
٧. بيّنت نتائج اختبار علاقة الارتباط وجود علاقة ارتباط طردية بين مؤشر كفاية رأس المال في ضوء مقرات بازل III (كمتغير مستقل) ومؤشر الاستقرار المالي - Z-SCORE (كمتغير تابع)، مما يعني أن ارتفاع كفاية رأس المال قد يقابله ارتفاع في مؤشر الاستقرار المالي والعكس بالعكس، وهو ما يتناسب طبيعة علاقة التفاعلية بين المؤشرين.
٨. أظهرت نتائج اختبار معامل الانحدار أن قيمته بلغت (٩٠,٣٪)، ما يدل على وجود علاقة تأثير موجبة بين مؤشر كفاية رأس المال في ضوء مقرات بازل III (كمتغير مستقل) ومؤشر الاستقرار المالي - Z-SCORE (كمتغير تابع)، مما يشير إلى أن أي ارتفاع في قيمة مؤشر كفاية رأس المال بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع الاستقرا المالي بنسبة (٩٠,٦٪), وهو مايعكس طبيعة علاقة تفاعلية معنوية موجبة بين المتغيرين.

**المحور الثاني: المقترحات:**

في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن للباحث تقديم مجموعة من المقترحات وهي كما يأتي:

١. ينبغي على البنك المركزي العراقي توجيه المصارف لرفع مستويات رأس المال الاحتياطي (الدعامة التحوطية) بما يتوافق مع مقررات بازل III لتعزيز متانة القطاع المصرفي، لما لهذا المؤشر من دور محوري في قياس قوة المراكز المالية للمصارف وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المحتملة.
٢. ينبغي على إدارة سوق العراق للأوراق المالية إصدار قوانين وتعليمات تلزم المصارف المدرجة في السوق بعرض مؤشرات المتانة المالية وفق مقررات بازل III في تقاريرها المالية، لتوفير صورة واضحة للمستثمرين المحليين والدوليين (الحاليين أم المرتقبين ) وتعزيز الثقة في السوق ودعم البنية التحتية للاقتصاد العراقي.
٣. ينبغي على المصارف المبحوثة التركيز على مؤشر كفاية رأس المال كمعيار رئيسي لقياس متانتها المالية وفق بازل III، مع مراعاة المعايير النمطية لمستوى الاحتفاظ بهذا المؤشر عند ممارسة أنشطتها المختلفه. مع استغلال الفرص الاستثمارية لتعظيم الأرباح وتحقيق النمو المستدام، بما يعزز ثقة المودعين.
٤. توصى إدارات المصارف المبحوثة بإنشاء وحدات متخصصة لمراقبة الاستقرار المالي، تتولى تحليل المؤشرات المالية بشكل دوري باستخدام النموذج الكمي (Z-SCORE) كأداة أساسية لتقييم مستوى هشاشة المصرف أو متانته، وتزويد الإدارة العليا بنتائج دقيقة تمكّنها من اتخاذ القرارات والإجراءات الاستباقية للحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيز كفاءة الأداء وتحقيق الربحية المستدامة.
٥. توصى المصارف المبحوثة الالتزام بالمعايير النمطية لاحتفاظ رأس المال عند مزاولة أنشطتها المختلفة، مع اعتماد سياسات استثمارية متوازنة تتيح تحمّل قدر محسوب من المخاطر لتعزيز العائد على الموجودات، وتحقيق التوازن المطلوب بين الاستقرار المالي والنمو والربحية المستدامة.
٦. ينبغي على البنك المركزي مراقبة كل من مؤشر كفاية رأس المال والاستقرار المالي بشكل مستمر، مع تطوير أدوات رقابية كمية تعتمد على مؤشرات مثل Z-SCORE ومعامل الارتباط ولانحدار، لضمان متابعة متانة واستقرار المصارف بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات الوقائية عند الحاجة.
٧. يتوجب على مصرف الاتحاد العراقي العمل على تعزيز متانته واستقراره المالي نظرًا لمركزه الأخير بين المصارف المبحوثة وفق مؤشرات كفاية رأس المال والاستقرار المالي، لتقليل احتمالية الاقتراب من حالات الإعسار أو الإفلاس.
٨. الالتزام التام بمقررات لجنة بازل III من قبل المصارف العراقية وتحديث أنظمتها الرقابية بما يتوافق مع متطلبات العولمة المصرفية، وبما يُسهم في زيادة قدرتها على الصمود أمام الصدمات المالية، مع تطبيق معايير رأس المال التنظيمي الجديدة. والاهتمام بتطبيق معيار الرافعة المالية كأداة مكملة لمؤشر كفاية رأس المال.

**المصادر:**

**أولا: المصادر العربية:**

١- أبو خريص، مولود رمضان خليفة (٢٠٢٣)، **أثر مؤشرات السلامة المالية على الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية**، مجلة الدراسات الاقتصادية - كلية الاقتصاد - جامعة سرت، المجلد ٦، العدد ٢.
٢- إسماعيل، محمود إسماعيل محفوظ، ومنصور,حامد محمود، وحلمي، إبراهيم سلام (٢٠٢١)، **أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال (CAR) والرافعة المالية (Leverage) طبقاً لاتفاقية بازل III على الاستقرار المالي للبنوك**، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، المجلد ١,العدد ١.
٣- إسماعيل، هيثم عبد الخالق، ورسن، شوقي صادق (٢٠٢١)، **دور معيار كفاية رأس المال في الرقابة الاشرافية للبنك المركزي العراقي على المصارف المتخصصة دراسة تحليلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة - جامعة بغداد، المجلد ١, العدد ٦٥، العراق.
٤- الأمين، كياس محمد (٢٠١٦)، **رأس مال البنوك ودوره في أمتصاص المخاطر الأنتمانية - حالة الإقتصاد الجزائري**، مجلة علوم الإقتصاد والسيير والتجارة - جامعة الجزائر، العدد ٣٣، الجزائر.
٥- بوهريرة، عباس, ومصطفى, عبد اللطيف (٢٠١٧), **تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر : حالة بنك CPA AGB**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية - جامعة قاصدي مرباح ورقلة, العدد ٧, الجزائر.
٦- التقارير المالية المشورة لمصرف الإتحاد العراقي للمدة (٢٠١٥ – ٢٠٢٤).
٧- التقارير المالية المشورة لمصرف الإستثمار العراقي للمدة (٢٠١٥ – ٢٠٢٤).
٨- التقارير المالية المشورة لمصرف الأهلي العراقي للمدة (٢٠١٥ – ٢٠٢٤).
٩- التقارير المالية المشورة لمصرف المنصور للإستثمار للمدة (٢٠١٥ – ٢٠٢٤).
١٠- التقارير المالية المشورة لمصرف بغداد للمدة (٢٠١٥ – ٢٠٢٤).
١١-الجبوري، عبد العزيز شويش عبد الحميد (٢٠١٩)، **إدارة المصارف - مدخل تطبيقي**، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.
١٢-الجنابي، سجاد محمد عطية، وبحر، عفاف حسين محمد (٢٠٢٢), **السلامة المالية ودورها في تحقيق الرفاهية المالية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٨، العدد ٣, العراق..
١٣-الحسيني، فلاح حسن، والدوري، مؤيد عبد الرحمن (٢٠٠٠), **إدارة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.
١٤-دردور، أسماء, وخوالدي, سليمة (٢٠٢٠)، **قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر Z-score للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨**، مجلة ASJP للاقتصاد والادارة، المجلد ١٩، العدد ٢، الجزائر.
١٥-راغب, محمد مجدي عبدالسلام (٢٠٢٥), **أثر تطبيق معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية على الأستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر خلال الفترة ٢٠١٦ – ٢٠٢٢**, المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية, المحلد ١٠, العدد ١٩, مصر.

١٦-راغب، محمد مجدي، وصقر، أحمد محمد (٢٠٢٤), أثر المخاطر النظامية على الاستقرار المالي للبنوك, مجلة الإسكندرية للعلوم الإدارية، كلية جامعة فارس كلية العلوم المالية والإدارية، المجلد ٦١, العدد ٣, مصر.
١٧-الرفيعي، أفتخار محمد مناحي (٢٠٢٣), **السلامة المالية في القطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٩**, مجلة دجلة، المجلد ٦, العدد ٢, العراق.
١٨-زبير، نوزاد رجب (٢٠٢١), **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على استقرار القطاع المصرفي الخاص في العراق لمدة ٢٠١٠-٢٠١٩**, مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد ١٧، العدد ٥٥, العراق.
١٩-شبيب, عبدالرزاق أبراهيم, وفيصل, فيصل غازي (٢٠٢٤), **تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠٠٩-٢٠٢٢**, مجلة الكوت الجامعة, المؤتمر العلمي السابع للعلوم الإدارية والإقتصادية, عدد خاص.
٢٠-الشكرجي، بشار ذنون, والشرابي، محمد يونس محمد (٢٠١٧)، **التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الاهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٢**, مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الموصل، المجلد ٧، العدد ١، العراق.
٢١-الشمري، كمال كاظم جواد, والفتلاوي, ريام فاضل شاكر(٢٠٢٢), **تأثير الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال العراق حالة دراسية لمدة ٢٠١٠-٢٠١٦**، مجلة أهل البيت - جامعة كربلاء، المجلد ١، العدد ٣٠, العراق.
٢٢-عبد القادر، بريش، وغراية, زهير (٢٠١٥)، **مقررات بازل III ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الأستقرار المالي المصرفي والعالمي**، مجلة الإقتصاد والمالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن - بوعلي، الجمهورية الجزائرية، المجلد ١، العدد ١.
٢٣-عبد الكريم, علي فريد (٢٠٢٢), **تقلبات الايرادات الحكومية وتأثيرها في القطاع المصرفي العراقي**، البنك المركزي العراقي - دائرة مراقبة الصيرفة، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد ١٠، العراق.
٢٤-عمران، قاسم علي (٢٠١٩) **كفاية راس المال وأثرها على مخاطر السيولة المصرفية دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الإسلامي والتجاري العراقي للمدة ٢٠١٢-٢٠١٧**، مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية - جامعة الفرات الأوسط التقنية، المجلد ٢٧، العدد ١, العراق.
٢٥-العيطان, غيث ناصر, والعفيف، محمد عبد المحسن, والعون، بسام عشوي (٢٠٢٣)، **مدى جاهزية البنوك التجارية الأردنية لتطبيق متطلبات بازل III دراسة ميدانية ٢٠٢٠**، المجلة العربية للإدارة، المجلد ٤٤, العدد ٢.
٢٦-غصان، حسن بلقاسم, وقندوز، عبد الكريم أحمد (٢٠٢١)، قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية القصوى الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧، مجلة علوم الاقتصاد والسياسات والتجارة - جامعة الجزائر، المجلد ١٠، العدد ٢، الجزائر.
٢٧-قندوز، عبد الكريم, وخليل, سائد, وسراج، عبد الله (٢٠٢٢)، **محددات الاستقرار المالي للدول العربية العربية**، صندوق النقد العربي - أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة.
٢٨-كاظم، حمدية عبود (٢٠٠١)، **التصفية المصرفية وفق قانون المصارف العراقي رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤): دراسة مقارنة**، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة جامعة كربلاء، المجلد ١, العدد ٥، العراق.
٢٩-محمد, سلام هاشم وجواد, حيدر ثجيل (٢٠٢٠), **هامش سعر الفائدة المصرفي وأثره على الودائع المصرفية والائتمان النقدي القروض والسلف العراق واليابان والصين أنموذج للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)**, مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية - جامعة المثنى، المجلد ١٠، العدد ٤العراق.
٣٠-محمد, صائب سالم (٢٠٢٢)، **تأثير التحفظ المحاسبي في الاستقرار المالي - دراسة تجريبية على عينة من المصارف العراقية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية - جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٨، العدد ٥٨, العراق.
٣١-يوسف، رواء احمد (٢٠٢١)، **قياس وتحليل العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي للمصارف الاهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠١٣-٢٠١٧** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، الجامعة التقنية الشمالية، المجلد٥، العدد ١٨، العراق.

**ثانيا: المصادر العربية المترجمة**

1- Abdelkader, Berish, and Ghraia, Zuhair (2015), Basel III Regulations and Their Role in Achieving Governance Principles and Enhancing Banking and Global Financial Stability, Journal of Economics and Finance, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Hassiba Ben Bouali University, Algeria, Vol. 1, No. 1.
2- Abdul Karim, Ali Farid (2022), Fluctuations in Government Revenues and their Impact on the Iraqi Banking Sector, Central Bank of Iraq - Banking Supervision Department, Journal of Monetary and Financial Studies, No. 10, Iraq. Qandouz, Abdul Karim, Khalil, Saed, and Siraj, Abdullah (2022), Determinants of Financial Stability in Arab Countries, Arab Monetary Fund - Abu Dhabi, United Arab Emirates.
3- Abu Khrais, Mawloud Ramadan Khalifa (2023), The Impact of Financial Soundness Indicators on Financial Stability in Libyan Commercial Banks, Journal of Economic Studies - Faculty of Economics - University of Sirte, Volume 6, Issue 2.
4- Advised Financial Reports for Al-Mansour Investment Bank for the Period.(٢٠١٥-٢٠٢٤)
5- Advised Financial Reports for Bank of Baghdad for the Period.(٢٠١٥-٢٠٢٤)
6- Advised Financial Reports for the Iraqi Investment Bank for the Period.(٢٠١٥-٢٠٢٤)
7- Advised Financial Reports for the Iraqi Union Bank for the Period.(٢٠١٥-٢٠٢٤)
8- Advised Financial Reports for the National Bank of Iraq for the Period.(٢٠١٥-٢٠٢٤)
9- Al-Aitan, Ghaith Nasser, Al-Afif, Muhammad Abdul-Muhsin, and Al-Aoun, Bassam Ashwi (2023), The Readiness of Jordanian Commercial Banks to Implement Basel III Requirements: A Field Study 2020, Arab Journal of Management, Vol. 44, No. 2.
10- Al-Amin, Kayas Muhammad (2016) Bank Capital and its Role in Absorbing Credit Risks - The Case of the Algerian Economy, Journal of Economics, Management and Trade Sciences - University of Algiers, Issue 33, Algeria.
11- Al-Husseini, Falah Hassan, and Al-Douri, Muayyad Abdul Rahman (2000), Bank Management - A Contemporary Quantitative and Strategic Approach, First Edition, Dar Wael for Printing and Publishing, Amman.
12- Al-Janabi, Sajjad Muhammad Atiya, and Bahr, Afaf Hussein Muhammad (2022), Financial Soundness and its Role in Achieving Financial Well-being, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 18, No. 3, Iraq.
13- Al-Jubouri, Abdul Aziz Shwaish Abdul Hamid (2019) Bank Management - An Applied Introduction, Al-Dhakira Publishing and Distribution, Baghdad, Iraq.

14- Al-Rifai, Iftikhar Muhammad Manahi (2023), Financial Soundness in the Iraqi Banking Sector for the Period 2009-2019, Dijlah Journal, Vol. 6, No. 2, Iraq.
15- Al-Shammari, Kamal Kadhim Jawad, and Al-Fatlawi, Riyam Fadhil Shaker (2022), The Impact of Financial Inclusion on Capital Adequacy Indicators in Iraq: A Case Study for the Period 2010-2016, Ahlulbayt Journal - University of Karbala, Volume 1, Issue 30, Iraq.
16- Al-Shukerji, Bashar Dhunoun, and Al-Sharabi, Muhammad Yunus Muhammad (2017), Predicting the Financial Stability of Iraqi Private Banks Using Financial Soundness Indicators for the Period 2008-2012, Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, University of Mosul, Vol. 7, No. 1, Iraq.
17- Bouhreira, Abbas, and Mustafa, Abdul Latif (2017), Analysis of Banking Soundness Indicators in Algeria: The Case of CPA AGB Bank, Algerian Journal of Economic Development - Kasdi Merbah University of Ouargla, Issue 7, Algeria.
18- Dardour, Asma, and Khoualdi, Salima (2020), Measuring the Financial and Banking Stability of a Sample of Public and Private Commercial Banks in Algeria Using the Z-score Index for the Period 2008-2018, ASJP Journal of Economics and Management, Volume 19, Issue 2, Algeria.
19- Ghassan, Hassan Belqasim, and Qandouz, Abdul Karim Ahmed (2021), Measuring the Financial Stability of Islamic and Conventional Banks in Saudi Arabia: The Maximum Period Extending from 2007 to 2017, M
20- Ismail, Haitham Abdul-Khaliq, and Warsan, Shawqi Sadiq (2021), The Role of Capital Adequacy Standards in the Supervisory Control of the Central Bank of Iraq over Specialized Banks: An Analytical Study, Baghdad College of Economic Sciences Journal - University of Baghdad, Volume 1, Issue 65, Iraq.
21- Ismail, Mahmoud Ismail Mahfouz, Mansour, Hamed Mahmoud, and Helmy, Ibrahim Salam (2021), The Impact of Integrating the Capital Adequacy Ratio (CAR) and Leverage According to Basel III on the Financial Stability of Banks, Academic Journal of Contemporary Business Research, Faculty of Commerce, Cairo University, Vol. 1, No. 1.
22- Journal of Economics, Policy and Trade - University of Algiers, Volume 10, Issue 2, Algeria.
23- Kadhim, Hamdiya Aboud (2001), Bank Liquidation According to the Iraqi Banking Law No. (94) of (2004): A Comparative Study, Maysan Journal of Comparative Legal Studies, University of Karbala, Volume 1, Issue 5, Iraq.
24- Mohammed, Saeb Salem (2022), The Impact of Accounting Conservatism on Financial Stability - An Empirical Study on a Sample of Iraqi Banks, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences - Tikrit University, College of Administration and Economics, Volume 18, Issue 58, Iraq.
25- Mohammed, Salam Hashim and Jawad, Haider Thajil (2020), Bank Interest Rate Margin and its Impact on Bank Deposits and Cash Credit: Loans and Advances in Iraq, Japan, and China as a Model for the Period (2004-2016), Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences - Al-Muthanna University, Volume 10, Issue 4, Iraq.
26- Omran, Qasim Ali (2019) Capital Adequacy and its Impact on Bank Liquidity Risks: An Applied Study in the National Islamic Bank and the Iraqi Commercial Bank for the Period 2012-2017, Journal of Babylon University for Pure and Applied Sciences - Middle Euphrates Technical University, Volume 27, Issue 1, Iraq.
27- Raghib, Muhammad Magdi Abdel Salam (2025) The Impact of Applying Capital Adequacy and Leverage Standards on the Financial Stability of the Banking Sector in Egypt During the Period 2016-2022, Scientific Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Volume 10, Issue 19, Egypt.
28- Raghib, Muhammad Magdi, and Saqr, Ahmed Muhammad (2024). The Impact of Systemic Risks on the Financial Stability of Banks, Alexandria Journal of Administrative Sciences, Fars University Faculty of Financial and Administrative Sciences, Volume 61, Issue 3, Egypt.
29- Shabib, Abdul Razzaq Ibrahim, and Faisal, Faisal Ghazi (2024), Analysis of Financial Soundness Indicators of the Iraqi Banking Sector for the Period 2009-2022, Al-Kut University Journal, Seventh Scientific Conference on Administrative and Economic Sciences, Special Issue.
30- Yousef, Rawaa Ahmed (2021), Measuring and Analyzing the Factors Affecting the Financial Stability of Private Banks Listed on the Iraq Stock Exchange for the Period 2013-2017, Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, Northern Technical University, Volume 5, Issue 18, Iraq.
31- Zubair, Nawzad Rajab (2021), The Impact of Some Macroeconomic Variables on the Stability of the Private Banking Sector in Iraq for the Period 2010-2019, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 17, Issue 55, Iraq.

**ثالثاً: المصادر الاجنبية**

1. Almahadin, H. A., Kaddumi, T., & Qais, A. K,(2020). "Banking soundness-financial stability nexus: empirical evidence from Jordan." Banks and Bank Systems Journal, vol. 15, No. 3.
2. Aspal. (P. K.), Dhawan, (S.), & Nazneen. A., (2019), Significance of Bank Specific and Macroeconomic Determinants on Performance of Indian Private Sector Banks. International Journal of Economics and Financial Issues. Vol. 9, No. 2.
3. Dang, U. (2011), The CAMEL rating system in banking supervision: A case study. Degree Thesis, Arcada University of Applied Sciences - International Business.
4. Daumas, L. (2024), "Financial stability, stranded assets, and the low-carbon transition—A critical review of the theoretical and applied literature." Journal of Economic Surveys, Vol. 38, NO. 3.
5. Doumpos, et.al, (2017), Bank overall financial strength: Islamic versus conventional banks, Elsevier Journal: Economic Modeling.
6. IMF, (2019), Financial Soundness Indicators: Compilation Guide.
7. Khasawneh, A. S., & Obeidat, Z. M. (2016), The Impact of Capital Risk on the Financial Performance of the Jordanian Islamic Banks According to Basel II during the Period (2007-2013). International Journal of Advanced Research. Volume 4, NO. 2.
8. Kubayevich, K. F. (2024). "Current Analysis and Current Issues of Ensuring the Financial Stability of the Banking System in Uzbekistan." European Journal of Business Startups and Open Society, 4(3), 169-176.
9. Topak, M. S. & Talu, N. H. (2017). Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability: Evidence from Turkey. International Journal of Economics and Financial Issues. Vol. 7, NO. 2.

**رابعاً: الشبكة العالمية للمعلومات "الإنترنيت":**

١. الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية (http://www.isx-iq.net).
٢. الموقع الرسمي لهيأة الأوراق المالية العراقية (http://www.isc.gov.iq).